مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣) شوال ١٤٤١هـ يونيو ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. عبد القادر معلم محمد جيدي
- د. عبد الله نور الجبرتي إبراهيم
- عبد القادر كاوير
- د. الحسن حما
- د. محمد عبد الكريم أحمد
- د. علي الشّابي
- إسماعيل محمد طاهر

www.kfcris.com

المحتويات

معن نعناع

مراجعــة لغويــة

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

- **الفيدرالية في الصومال دراسة تقييمية**
د. عبد القادر معلم محمد جيدي ٤

- **المعارضة الإرترية:**
التكوين والاتجاهات واحتمال الأثر الإقليمي
د. عبد الله نور الجبرتي إبراهيم ١٤

- **الحدود الكينية الصومالية حلولٌ معلَّقة**
عبد القادر كاوير ٢٤

- **أزمة أحزاب المعارضة**
في ضوء تحولات النسق السياسي المغربي
د. الحسن حما ٣٣

- **الإرهاب في وسط وجنوب أفريقيا:**
مسارات الأزمة واحتمالات التمدد
د. محمد عبد الكريم أحمد ٤١

- **تحديات الاقتصاد التونسي**
في سياق أزمة كورونا المستجد
د. علي الشابي ٥٤

- **أثر التدهور البيئي**
على التعايش السلمي بين السكان في جمهورية تشاد
إسماعيل محمد طاهر ٦١

الفيدرالية في الصومال
دراسة تقييمية

د. عبد القادر معلم محمد جيدي - أكاديمي صومالي باحث في الدراسات الأفريقية: الصومال والقرن الأفريقي - الخرطوم.

مقدمة

الفيدرالية نظام سياسي اختاره عدد كبير من دول العالم، بل إن أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً هي دول اتحادية، أمثال: الولايات المتحدة، وروسيا، وألمانيا، وكندا، واليابان، ونيجيريا، وإندونيسيا، وماليزيا، وغيرها. فالفيدرالية بحد ذاتها ليست عامل ضعف، إلا أن هنالك أسباباً منطقية وواقعية يتم اختيار هذا النظام في كل بلد بناء عليها، مثل: التباين الإثني واللغوي والتاريخي وقسمة السلطة والثروة. فيما يتعلق بالصومال فإن أكبر عامل لاختيار النظام الفيدرالي هو معالجة آثار الحرب الأهلية التي أزالت الحكم المركزي في الصومال بعد ٣٠ سنة من الاستقلال، فكان لزاماً على الصوماليين اختيار طريق آخر يختلف عن الحكم المركزي القابض الذي تمت تجربته في العهود السابقة قبل الحرب.

تواجه الفيدرالية عدداً من التحديات في الصومال، من بينها: النظام العشائري الانشطاري الذي بطبيعته لا يصلح لأن يكون سبباً وجيهاً للفيدرالية، ولأنه لا يستقيم وضع القبائل بدل الإثنيات والقوميات كما في الدول الاتحادية في العالم، ولأن القبائل الصومالية لا تنقسم على أساس جغرافي، بحيث يكون كل إقليم محجوزاً لقبيلة واحدة. كذلك يعاني الصومال تحدي الإرهاب الذي صار سبباً رئيساً لعدم الاستقرار، وحال دون اختيار الناس لنظامهم السياسي بطريقة آمنة في كل أنحاء الصومال. وهنالك أيضاً الدعوات الانفصالية التي يقودها إقليم أرض الصومال والذي لا يرغب في أن يكون طرفاً أساساً في حل الأزمة السياسية في الصومال، على الرغم من أن المفاوضات بين الطرفين والتوصل إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف لم يصل بعد إلى طريق مسدود. إضافة إلى ضعف الإمكانات المادية التي يحتاج إليها النظام الفيدرالي.

خلاصة الأمر: أن المشكلة ليست في الفيدرالية وإنما في الفهم الخاطئ لها، كخطأ الأنظمة الصومالية السابقة في تطبيق النظام المركزي. فالدولة في مقديشو يقول منتقدوها إنها «تنحو منحىً مركزياً، إذ تحاول

مسك كل الخيوط السياسية والاقتصادية في البلاد خلاف ما ينص عليه الدستور الفيدرالي الذي يوزع المهام على المستوى الاتحادي والولائي، بينما تتصرف الولايات وكأنها دول مستقلة ترسم السياسة الخارجية والدفاع في تحدٍّ صارخ للدستور وقوانين البلاد [١].

فالدراسة ترى أن الفيدرالية هي واقع في الصومال وإن كانت التجربة لا زالت في بدايات تطبيقها، ومن هنا اختارت الدراسة أن تقدم رؤية الداعمين والرافضين للنظام الفيدرالي في الصومال، ومبررات ومخاوف كل طرف في تبنِّيها. كما تعطي الدراسة مقترحات وتوصيات حول شروط اختيار الحكم غير المركزي في الصومال.

تطور النظام السياسي في الصومال

تبلغ المساحة الإجمالية لجمهورية الصومال، حوالي ٦٤٠ ألف كيلو متر مربع [٢] وهو ما يعادل مساحتي فرنسا وإيطاليا معاً، أو مساحة ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

يبلغ عدد سكان الصومال حوالي ١٤ مليوناً و٣١٧ ألف و٩٩٦ نسمة (١٤,٣١٧,٩٩٦) بحسب إحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠١٦م [٤].

تعرض الصومال إبان الهجمة الاستعمارية الأوروبية على إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي لأسوأ تقسيم جائر، حيث قسم الشعب الصومالي بمنطقة القرن الأفريقي إلى خمسة أجزاء، بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، والحبشة. وبعد صراع مرير مع الاستعمار نال الصومال استقلاله عام ١٩٦٠م، وذلك عن طريق الوحدة التي تمت بين الإقليمين الشمالي الذي كان تحت الاستعمار البريطاني، والجنوبي الذي كان تحت الاستعمار الإيطالي.

---

(١) عبد الرحمن عيسى، الفيدرالية في الصومال (الجدل القائم وجذور المشكلة)، مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، التقرير الشهري، سبتمبر ٢٠١٨م، الرابط:
https://somaliacenter.com/wp-content/uploads/201809//%D8%A7%D984%%D981%%D98% %

(٢) أحمد محمد ديرية (باحث صومالي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، «آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبيلة»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد: ٢٦، القاهرة: ديسمبر ١٩٩٦م، ص: ١٩٥.

(٣) سليمان عبد الستار، سكان جمهورية الصومال الديمقراطية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة: ١٩٨٤م، ص: ٨.

(٤) أحمد أمين عبد العال، (باحث بالشؤون الإفريقية والإيرانية – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية)، «الصومال ومهددات الأمن القومي المصري في منطقة القرن الإفريقي»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٢ يوليو ٢٠١٨م، مصر، ص: ٢، الرابط:
https://democraticac.de/?p=55367

أ- عهد الحكومات المركزية

شهد الصومال في بداية حكمه السياسي تجربة ديمقراطية تعددية بعد الاستقلال مباشرة، بل إن البروفسير عبدي إسماعيل سمتر في كتابه (أول ديمقراطية إفريقية) يتحدث عن أن الصومال «يعد أول دولة إفريقية عرفت التداول السلمي للسلطة في القارة الإفريقية»[٥]، حيث كانت البلاد تحت حكم مدني ديمقراطي في الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٩م. ويضرب سمتر مثالاً لذلك على أن أول رئيس للصومال وهو السيد آدم عبد الله عثمان ورئيس وزرائه عبد الرزاق حاج حسين (١٩٦٤-١٩٦٧م) تميز عهدهما «باحترام الدستور واحترام فصل السلطات والمسؤوليات، وأن الرجلين يمثلان أول ديمقراطية أفريقية قدمت قيادة رجال دولة في أفريقيا» [٦]. وقد استمر هذا النظام المدني الديمقراطي حتى عام ١٩٦٩م حين جاء الانقلاب الذي قاده العسكر برئاسة اللواء محمد سياد بري.

بعدها جاءت فترة الانقلاب العسكري بقيادة اللواء محمد سياد بري والذي حكم الصومال لمدة ٢١ عاماً، (١٩٦٩-١٩٩١م). وقام العسكر على الفور بإلغاء الدستور والمؤسسات المنتخبة واعتقلوا القادة السياسيين، وقد برر الجيش استيلاءه على السلطة بأنه يهدف إلى محاربة الفساد والصراع القبلي، وهي مبررات كانت تستند إليها معظم الانقلابات العسكرية في أفريقيا. ولكن سياد بري أقام نظاماً شمولياً، انتهى بالأمراض نفسها التي برَّر الجيش لأجلها إنهاءه الحكم المدني؛ من ممارسات الفساد والمحسوبية والقبلية. بل إن إلغاء النظام الديمقراطي وتضييق دائرة الحريات وحكم الاستبداد كانت تمثل نكسة للنظام السياسي في الصومال.

ب- عهد الحكومات الانتقالية

بعد سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١م دخل الصومال فترة حرب أهلية استمرت لمدة عشر سنوات، وذلك بعد فشل الفصائل المسلحة التي أطاحت بالحكومة في الاتفاق على بناء نظام سياسي بديل؛ بسبب توازناتها القبلية الانشطارية والولاءات الخارجية لدول الجوار خاصة إثيوبيا.

بعدها دخل الصومال بمرحلة الحكومات الانتقالية ابتداء من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧م، حيث تعاقب على السلطة في الصومال خمسة رؤساء، كل واحد شغل المنصب لمدة أربع سنوات حسب الدستور الانتقالي، وإن كان يحدث أحياناً أن تمتد بعض الفترات لمدة عام أو أقل نسبة لظروف محلية لا تسمح بإقامة الانتخابات

(5) ABDI ISMAIL SAMATAR, AFRICA'S First Democrats , SOMALIA'S ADEN A. OSMAN and ABDI RIZAK H. HUSSEN, Indiana University Press, Bloomington, Indiana, USA, 2016, P:5.

(6) Abdi Ismalil Samatar, Opcit.p:9

البرلمانية والرئاسية، ولم يتم إعادة انتخاب أي واحد من الرؤساء الذين تداولوا السلطة في الفترة الانتقالية. وقد بدأ هذا العهد من الرئيس عبد القاسم صلاد حسن، ثم بعده الرئيس عبد الله يوسف، ثم الرئيس شريف شيخ أحمد، ثم الرئيس حسن شيخ محمود، وصولاً إلى الرئيس الحالي محمد عبد الله فرماجو. وكل هؤلاء الرؤساء تم انتخابهم عن طريق البرلمان، إذ إنه لم تجرِ بعد انتخابات مباشرة من الشعب منذ أن تم الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩م وحتى الآن.

خريطة الولايات الفيدرالية في جمهورية الصومال الاتحادية

المنطقة الخضراء في أعلى الخريطة هي أرض الصومال، والمنطقة الصفراء تحتها هي بونت لاند، والمنطقة الزرقاء هي ولاية جلمدغ، والمنطقة البنية هي ولاية هير شبيلي، واللون الوردي هي ولاية جنوب غرب الصومال، والمنطقة الأخيرة ذات اللون الرمادي الداكن هي جوبا لاند.

الحكم الفيدرالي في الصومال

أ- التعريف بالنظام الفيدرالي

النظام الفيدرالي أو (اللامركزية السياسية) هو «نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة الناس نفسها، وعلى الإقليم الجغرافي ذاته، بينما أنظمة الحكم الأحادي لديها مصدر واحد للسلطة وهي الحكومة المركزية»[٧]. ويعني ذلك أن: الفيدرالية هي شكل من أشكال التعاقد على قسمة السلطة بين إدارة مركزية وإدارات ولائية، تتحدد فيها صلاحيات المركز وصلاحيات الولاية، بحيث يمكن أن يكون المواطن محلاً للسلطتين معاً. ويتطلب هذا التركيب دستوراً مكتوباً واتحاداً بين الوحدات المتعاقدة على أهداف محددة.

والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري مركب[٨].

والنظام السياسي في الدولة الفيدرالية مركب بحيث تتعدد السلطة السياسية والمؤسسات الدستورية فيها، وتتوزع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. فالحكومة الفيدرالية هي التي تتولى الشؤون العامة للدولة «الدفاع المدني – الخارجية والتمثيل الدبلوماسي – شؤون الجنسية – العملة الوطنية – الثروات الطبيعية – السياسة المالية العامة للدولة»[٩]، ولها في ذلك حق ممارسة اختصاصاتها في الدولة بأسرها دون أن تعتمد موافقة حكومات الولايات. ومن جانب آخر فإن كل ولاية من الولايات تتمتع باستقلال ذاتي إقليمي. ومن مظاهر هذا الاستقلال وجود السلطة التأسيسية التي تقر دستور الإقليم دون تدخل من الحكومة الفيدرالية، ووجود حكومة في الإقليم تباشر سلطاتها على مواطني الإقليم عن طريق هيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي أن كل إقليم يتمتع باستقلال دستوري وذاتي. وبموجب النظام الفدرالي: «تفقد الدول الأعضاء سيادتها الخارجية تماماً، ولا يكون لها شخصية قانونية دولية، حيث تتركز في شخصية الدولة الفيدرالية الأم وحدها، كما تفقد جزءاً من سيادتها الداخلية بالقدر اللازم لتنفيذ عهد الاتحاد[١٠]، وتتحول بمجرد دخولها في هذا النظام إلى دويلات أو ولايات أو مقاطعات أو قوميات». ويتضمن الدستور الفيدرالي بذلك نصوصاً دستورية لتوزيع الاختصاصات بين الهيئات الفيدرالية والهيئات الإقليمية للولايات.

---

(٧) حازم اليوسفي، الفيدرالية والنظم الاتحادية، (سلسلة قضايا محاولة لبلورة تطورات جارية)، العدد: ١٠- السنة الأولى، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٥م، ص:٩.

(٨) حازم اليوسفي، المصدر نفسه، ص:٨.

(٩) المصدر نفسه، ص:١١.

(١٠) مسعود أحمد مصطفى، أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص: ٣٣.

ب - تطبيق الحكم الفيدرالي في الصومال

بعد عشر سنوات من سقوط الحكومة المركزية عام ١٩٩١م، وبعد عقد حوالي ١٥ مؤتمراً للمصالحة من دون جدوى، عقد في قرية «عرتا» في جيبوتي مؤتمر للمصالحة الصومالية عام ٢٠٠٠م برعاية الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلي، وتمخض هذا المؤتمر حكومة انتقالية مؤقتة، وتم انتخاب رئيس وبرلمان للصومال، وصارت هنالك أول حكومة انتقالية، سميت بالحكومة الصومالية الانتقالية (TNG). ومن ذلك التاريخ عاد الصومال إلى دوره في المحافل الدولية. وقامت الحكومة الصومالية على المحاصصة القبلية (٤,٥) أي أربعة قبائل كبيرة، وقبائل صغيرة أخذت نصف حصة قبيلة كبيرة، ولا زال هذا النظام سارياً في الصومال إلى اليوم (٢٠٢٠م). وعلى الرغم من أن الإقليم الشمالي (أرض الصومال) الذي أعلن انفصاله من طرف واحد منذ عام ١٩٩١م إلا أن كل القبائل الصومالية مشاركة في الحكم، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب. اعتمد ميثاق «عرتا» في جيبوتي التقسيم الإداري للصومال المكون من ثماني عشرة محافظة إدارية للدولة، وهو التقسيم الذي أنشأه نظام سياد بري (١٩٦٩-١٩٩١م)، ولم يتضمن نظام الفيدرالية[١١]، رغم اتفاق الجميع في حينها على ضرورة توسيع السلطات الممنوحة للمحافظات والأقاليم الإدارية.

ت - بداية تطبيق التجربة

بعد المعارضة التي واجهت حكومة عبد القاسم صلاد حسن من قبل بعض الفصائل المسلحة وبعض دول الجوار التي كانت تؤيد تلك الفصائل، خاصة إثيوبيا؛ تمت الدعوة إلى مؤتمر جديد في قرية امبجاتي في كينيا عام ٢٠٠١م، الذي أفرز حكومة عبد الله يوسف، ونص الميثاق الانتقالي - الذي صادق عليه المؤتمر - على أن الفيدرالية نظام للحكم في الصومال، بينما تُركت التفاصيل للمراحل اللاحقة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الفيدرالية نصاً دستورياً وواقعاً على الأرض[١٢]، والولايات التي تشكلت حتى الآن هي:

١- ولاية بونت لاند، في شمال شرق الصومال.
٢- ولاية جلمدغ، في وسط الصومال.
٣- ولاية هير شبيلي، في وسط الصومال وجزء من جنوبها.
٤- ولاية جنوب غرب الصومال، في جنوب غرب الصومال.

---

(١١) د. محمد إبراهيم عبدي، «الفيدرالية في النظام السياسي الصومالي مبرراتها وملامحها»، مقديشو، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤م، ص: ٨.
الرابط: http://mogadishucenter.com/2014/10/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7

(١٢) المصدر نفسه، ص: ٩.

٥- ولاية جوبا لاند في أقصى جنوب، وجنوب غرب الصومال.

ولاية إدارة بنادر التي تمثل العاصمة ولم يكتمل برنامجها بعد.

وقد تشكلت الحكومات الولائية – ما عدا أرض الصومال - ابتداء من عام ١٩٩٨م، حيث تم تشكيل ولاية بونت لاند، وتم الانتهاء من استكمال إنشاء الحكومات الإقليمية الخمس قبل انتهاء ولاية الرئيس حسن شيخ محمود في أغسطس ٢٠١٦م.

أما منطقة أرض الصومال (صوماليلاند)، التي أعلنت انفصالها من طرف واحد منذ مايو عام ١٩٩١، وتشهد قضية الانفصال فيها جدلاً بين عشائرها ونخبها، فتتألف من خمس قبائل هي: قبيلة الإسحاق وتشكل الأغلبية، وأكثرية أبنائها يؤمنون بالانفصال عامة، أما باقي القبائل الأربع وهي: الدولبهنتي، والغودا بيرسي، والعيسى، والوسنجلي؛ فأغلبية أبنائها يرفضون الانفصال، إضافة إلى الجدل القائم بين النخب المثقفة في أرض الصومال في قضية الانفصال.

حجج أنصار ورافضي الفيدرالية في الصومال

على الرغم من أن الواقع الصومالي حالياً قد تجاوز الحديث عن مدى صلاحية الفيدرالية من عدمها، وإنما يجري الحديث حول تقييم ملامح الفيدرالية الملائمة للصومال، ومعايير تنفيذها على أرض الواقع، إلا أنه لا زال هنالك نقاش يجري حول إمكانية فرض الحكم الفيدرالي ونجاحه في مجتمع عشائري كالمجتمع الصومالي.

أ- أنصار الحكم الفيدرالي في الصومال:

ينطلق أنصار الفيدرالية من الحجج والذرائع التالية:

١- أن الصومال: مرَّ بفترة حروب أهلية خلقت جواً من عدم التفاهم، وفقدان الثقة بين القبائل، ووجود المخاوف من عودة حكومة مستبدَّة (دكتاتورية)، وتصوروا أن النظام الفيدرالي ضروري للصومال والحالة هذه، حتى يتسنى لكل منطقة أن تتمكن من إدارة شؤونها الخاصّة في منطقتها في حين تشارك المصالح العامة مع باقي المناطق في إطار الدولة الاتحادية.

٢- توسيع مشاركة المواطنين، وتقصير الظل الإداري، وتقريب مراكز اتخاذ القرار، وسرعة حل المشاكل من جانب حكومة الولاية بحيث تستجيب لمشاكل المواطنين بشكل فوري، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع اهتمام المواطنين بمشاكل ولاياتهم ومناطقهم.

٣- إن انهيار النظام السابق مردّه غياب القسمة العادلة في توزيع السلطة والثروة بين المناطق المختلفة؛ فالنظـام الفيدرالي سيقرر الحقوق الخاصة لكل منطقة أو عشيرة[١٣]، إذ إن توزيع الخدمات وموارد التنمية كانت تتركز في العاصمة في عهد الحكومات المركزية السابقة.

٤- الفيدرالية هي النظام الأنسب للصومال في ظل الخوف من عودة الحكم المركزي السابق القابض على السلطة، حتى يساعد ذلك في عودة الثقة بين الناس وإعادة توحيدهم من جديد.

٥- قيام نظم ذاتية أثناء الحرب الأهلية ترفض العودة إلى الحكم المركزي مثل: إدارة بونت لاند التي قامت عام ١٩٩٨م، وإدارة أرض الصومال التي تعلن انفصالها من جانب واحد، والتي يعتقد أن النظام الفيدرالي يمثل أحد الخيارات المهمة في سبيل إعادتها إلى حضن الدولة الصومالية الموحدة.

٦- هنالك ثلاث قوى من خارج الصومال تدعم الفيدرالية القبلية في الصومال لأسباب مختلفة: وهي دول الجوار، خاصة إثيوبيا وكينيا، حتى يبقى الصومال جاراً ضعيفاً، وكذلك المجتمع الدولي (المانحون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية) بحجة أن غير المركزية هي الأكثر ملاءمة للبلدان الخارجة من الصراعات [١٤].

ب- حجج الرافضين للحكم الفيدرالي

يؤمن معارضو الفيدرالية بأن هذا النظام لا يصلح للصومال للأسباب التالية:

- إن النظام الفيدرالي سيشكِّل مشكلة جديدة، تضاف إلى قائمة المشكلات السياسية السابقة للصومال، وستبرز آثاره في رسم الحدود بين المناطق وفي قضايا توزيع السلطة والثروة بالذات.
- إن هذا النوع من نظام الحكم لا يلائم بلداً مثل الصومال؛ حيث تتوفر فيه كل عناصر الوحدة بين المواطنين من وحدة الدين واللغة والأصل والتقاليد المشتركة. فالفيدرالية تتناسب مع بلد توجد فيه أسس التباين والفوارق اللازمة بين السكان.[١٥]
- النظام الفيدرالي لم يتم تبنِّيه في الصومال عن دراسة واعية، وتطبيقه بهذه الحماسة والسرعة كفيل بفشله وإخفاقه، كفشل الاشتراكية العلمية في العهد العسكري.

---

(١٣) محمد عمر أحمد، «الصومال: الفيدرالية في قفص الاتهام»، دراسة عن مؤتمر لمناقشة الفيدرالية في الصومال (عقد في نيروبي في يومي ٢٦-٢٧ من نوفيمبر٢٠٠٨)، القاهرة: بتاريخ:٠١-١٢-٢٠٠٨م (الدراسة نشرت في موقع الصومال اليوم: somalitoday.net).

(١٤) د. أفياري عبدي علمي، «نظام موحد لا مركزي، نموذج أرضية وسطية في الصومال»، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: ١٥، يوليو: ٢٠١٥م، الدوحة، قطر، الرابط:
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Documents/Siyassat152015-_Issue.pdf

(١٥) أحمد عبد الرحمن محمد وبروفسير أحمد أبراهيم أبوسن، انطباعات حول التقسيم الجديد للولايات، الفيدرالية في السودان، تحرير عوض السيد الكرسني، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص: ١٧٢.

- الصومال يعد من البلدان الفقيرة، وخزينة الدولة الصومالية لا تتحمل أعباء النظام الفيدرالي باهظ التكاليف، وعليه فليس من المعقول ولا من المقبول أن يوجد داخل هذا البلد عدد كبير من الحكومات الاتحادية، والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية في إدارة شؤونها، ولكل واحد منها رئيسها ووزراؤها وبرلماناتها، ودساتيرها المختلفة، وجيوشها من القوى الأمنية والخدمة المدنية.
- الفيدرالية تزيد من هشاشة الدولة الصومالية وتشعل النزاعات القبلية والسياسية بين الناس؛ وهذا كفيل بعدم استقرار النظام الاتحادي في البلاد، فتطبيق الفيدرالية في بلد مثل الصومال يعيش في ظل مخلفات الحرب الأهلية، والانقسامات المحلية وتنافس النخبة الانتهازية، والتدخلات الخارجية، تزيده الفيدرالية تمزقاً وهشاشة.
- النظام الفيدرالي سيشعل النزاعات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية، فهو سيؤدي إلى تقاعس الحكومات المحلية عن تنفيذ قرارات الحكومة المركزية، كما سيؤدي إلى عدم تقيد كل طرف باختصاصاته، فيكون هنالك تنازع حول السلطات والاختصاصات، وهو ما يؤدي بدوره إلى ضياع هيبة الدولة ويخلق التوتر المستمر الذي قد يتطور أحياناً إلى الحرب [١٦].النظام الفيدرالي يقلل من شخصية المواطن الصومالي وطموحه، وهو طريق إلى قيام أنظمة محلية ضعيفة البناء قائمة على العصبية العرقية والقبلية ومتنازعة فيما بينها.

مقترحات وتوصيات حول الحكم غير المركزي في الصومال

في خلاصة الدراسة يقدم الباحث عدداً من التوصيات والمقترحات حول اختيار النظام السياسي الأنسب للصومال، سواء كان هذا النظام (فيدرالي أو مركزي).

فأي نظام سياسي يتم اختياره لحكم الصومال ينبغي أن يحافظ على الثوابت والمبادئ التالية:

- أن يأتي هذا النظام نتيجة اختيار ودراسة وقناعة تامة تصب في مصلحة الشعب الصومالي، وقوة وازدهار هذا البلد في المجالات كافة. لا أن يتم تبنِّيه على عجل، أو تدفعه مصالح قوى إقليمية أو دولية ترى أن من مصلحتها إضعاف الصومال.
- أن يحافظ على وحدة الصومال أرضاً وشعباً، ويحافظ على الحقوق الأساسية للمواطن الصومالي.
- أن يوفر فرصاً متساوية أمام المواطنين الصوماليين، ويحقق العدالة في توزيع السلطة والثروة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للجمهور الصومالي.

(١٦) محمد عمر أحمد، الصومال: الفيدرالية في قفص الاتهام، مرجع سابق، التاريخ نفسه.

- أن يساعد في إعادة اللحمة والتئام الجراح، والعمل على بناء الثقة بين الصوماليين عبر الحوار والشورى والتسامح، بعيداً عن العنف والقتل والتدمير وسلب إرادة المواطنين الصوماليين.
- ألا يؤدي تطبيق النظام غير المركزي في الصومال إلى ترسيخ وشرعنة التجزئة وشرذمة البلاد على أسس عشائرية أو جهوية بغيضة.
- إذا كانت الفيدرالية ضرورية في الصومال فلتكن بين الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي قبل الاستقلال.
- أن يتم استيعاب كل هذه المقترحات والتوصيات في إطار وضع دستور يتناسب مع كل المستجدات التي طرأت على واقع الحياة الصومالية بعد الحرب ويستجيب لكل تطلعات الشعب الصومالي: أفراداً وجماعات وقبائل، بحيث يثبت حقوق كل مواطن صومالي ويحدد مسؤولياته وواجباته.

المعارضة الإرترية: التكوين والاتجاهات واحتمال الأثر الإقليمي

د. عبد الله نور الجبرتي إبراهيم - جامعة السودان المفتوحة -
باحث في شؤون إرتريا والقرن الأفريقي - كسلا.

تقدم هذه الورقة تعريفاً بنشأة المعارضة الإرترية ومكوناتها وتوجهاتها الفكرية وواقعها الماثل اليوم، جسم قد تؤثر نشاطاته السياسية والعسكرية في الدولة الإرترية المطلة على البحر الأحمر، في محاولة لتقديم صورة متكاملة عن دولة إرتريا نظاماً ومعارضة، كما توفر فرصة للتنبؤ باتجاهات الأوضاع في حالة حدوث أية تطورات في الساحة الإرترية وإقليم البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهو ما حدث أخيراً بدعم من إثيوبيا للمعارضة الإرترية، وحتى لا تتطور الأحداث كما تم في إثيوبيا بعد رحيل الرئيس ملس زيناوي، بعيداً عن متابعات الباحث في المنطقة العربية، وهو ما شكل واحداً من إغفالات البحث العربي عن معرفة ودراسة حجم وأداء التنوع السياسي الإثيوبي سابقاً، والذي يسعى لتغيير جيوبوليتيك منطقة الجوار العربي، هذا الموقع الحساس من إقليم جنوب البحر الأحمر.

تقديم

أنشأ الاستعمار الإيطالي دولة إرتريا في العام ١٨٩٠م، ومنذ هذا التاريخ بدأ تكون الفكر القومي الوطني الإرتري لهذه البقعة من الحبشة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. واستمر الاستعمار الإيطالي لإرتريا حتى العام ١٩٤١م. خضعت إرتريا بعده للانتداب البريطاني بتكليف من عصبة الأمم لعشر سنوات، ثم ليقوم الإرتريون بعدها بتقرير مصيرهم.

سمح البريطانيون وساهموا في إنشاء الأحزاب السياسية الإرترية [١]، والتي بدورها نشطت في تعبئة المجتمع الإرتري لمرحلة تقرير المصير والاستقلال. برز جناحان رئيسان للأحزاب الإرترية: الكتلة الاستقلالية بقيادة حزب الرابطة الإسلامية في العاصمة أسمرا، والكتلة الرافضة للاستقلال والداعية للانضمام للتاج الإثيوبي بقيادة حزب الاتحاد مع إثيوبيا.

(١) عبد القادر جيلاني، إرتريا القضية والتحدي، ص ٦٨.

أسس هذا الانشقاق العمودي المبكر للسياسة الإرترية، صراعاً ثقافياً وسياسياً امتد لطول فترة الانتداب البريطاني. وساهم البريطانيون والإثيوبيون في تأجيج الصراع بين الكتلتين لمصلحة إثيوبيا التي كانت عضواً في عصبة الأمم، وتدعي أنها دولة حبيسة تحتاج الوصول إلى البحر الأحمر.

انتهت فترة الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا في العام ١٩٦١م، بنقض الإمبراطور الإثيوبي هيلي سلاسي للاتفاق، وفرضه للاتحاد القسري واحتلال إرتريا كاملة، بالتعاون مع الكتلة الاتحادية، التي كانت تؤسس لهذا الوضع خلال عشر سنوات من الاتحاد. وتحولت الكتلة الاستقلالية إلى فصيل معارض، وأنشأت حركة تحرير إرتريا.

تأسست حركة تحرير إرتريا في مدينة بورت سودان في العام ١٩٥٨م بشرق السودان على يد الأستاذ محمد سعيد ناود [٢]، وذلك خوفاً من بطش إثيوبيا، ولوجود أرضية اجتماعية مشتركة ومتابعة للشأن في إرتريا، ودعمت هذه المجتمعات الحركة الإرترية السرية. وتبعتها جبهة التحرير الإرترية، والتي تكونت في القاهرة بفعل بعض المثقفين والطلاب في العام ١٩٦١م. وفجر القائد حامد عواتي رصاصة الكفاح المسلح في سبتمبر من العام ١٩٦١م في مناطق غرب إرتريا المسلمة والتابعة للكتلة الاستقلالية سياسياً واجتماعياً وثقافياً. والتي وفرت لها دعماً سياسياً وعسكرياً من محيطها العربي والاسلامي[٣].

الأستاذ محمد سعيد ناود مؤسس حركة تحرير إرتريا حامد ادريس عواتي، مفجر الثورة المسلحة

نجحت جبهة التحرير الإرترية في فترة وجيزة في تحرير غالب التراب الإرتري من الاحتلال الإثيوبي، وانتبهت قيادات الكتلة الاتحادية لفشل الاتحاد وهزيمة ظهيرها الإثيوبي، فوجهت مناصريها للانضمام إلى جبهة التحرير الإرترية، ونفذت الأمر بصورة ممتازة، وبذلك تغيرت البنية الثقافية والاجتماعية لمكونات جبهة التحرير الإرترية، ولم تستطع قيادات الجبهة إدارة هذا التنوع المفاجئ لأعضائها، حيث فرضت عليها كثافة المشاركة من مؤيدي الكتلة الاتحادية، ثقافة لغوية وفكرية جديدة.

(٢) الزمزمي بشير عبد المحمود، المؤثرات السياسية والأمنية على العلاقات السودانية الإرترية، مطابع العملة الخرطوم، ٢٠١١م ص١٤٢م.

(٣) محمد برهان حسن آدم، حركة تحرير إرتريا ص ٢٥.

استفادت الكتلة الاتحادية من ضعف قيادة جبهة التحرير في إدارة التنوع في كوادرها، مستفيدين من الأخطاء الإدارية والتباينات والنزعات الثقافية الدينية واللغوية والاجتماعية الموروثة، التي بدأت تظهر وتتسع فجوتها بين هذه المجموعات، بانتشار الأخبار المغلوطة لبعض الأحداث في الجبهات. حتى انشقت الجبهة إلى عدة مجموعات جهوية وثقافية واجتماعية. ونشبت حرب أهلية طاحنة بين الجبهات الكبرى[٤]، انتصر فيها أنصار الكتلة الاتحادية سابقاً، وملكوا كل ميدان الجبهة وممتلكاتها، وخرج الفصيل العروبي والإسلامي وصاحب الفكر الاستقلالي ومؤسس حركة التحرير والثورة المسلحة، إلى شرق السودان خارج الحدود الإرترية.

نشأة المعارضة الإرترية ومكوناتها

تشتتت فصائل جبهة التحرير الإرترية المنسحبة إلى العمق السوداني في العام ١٩٨٢م، وانتشرت منه إلى البلاد العربية ودول أوروبا التي استقطبت أعداداً كبيرة من قيادات فصائل الجبهة وأفرادها. وواصلت هذه الفصائل نشاطها السياسي ضد فصيل الجبهة الشعبية وضد الاحتلال الإثيوبي، من كل المواقع التي استقرت بها. بينما بقي فصيل الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا، يعمل حتى تحقق الجلاء الإثيوبي عن الأراضي الإرترية في العام ١٩٩١م، ونالت إرتريا استقلالها بعد الاستفتاء حول تقرير مصيرها في العام ١٩٩٣م. وورث فصيل الجبهة الشعبية حكم إرتريا، كحكومة مؤقتة حتى اليوم، ورفض دخول الفصائل الأخرى كمجموعات منظمة، واستقبل الأفراد والقيادات كمواطنين فقط. وقبل بعضهم هذه الشروط، بينما رفض معظم الكوادر والقيادات الأخرى الدخول إلى البلاد. وبذلك تحولوا إلى فصائل معارضة في المهجر ضد النظام الإرتري الجديد.

التوجهات الفكرية والجهوية لمكونات المعارضة:

تبنت فصائل الثورة أفكار ومذاهب الدول الداعمة، وتفرقت بين الشيوعية الماوية الصينية، والاشتراكية القومية العربية في جناحها البعثي العراقي، والبعثي الاشتراكي السوري. بينما ظهر الإسلاميون متأخرين ووجدوا حظهم من السودان، بين مجموعة وجدت دعماً من السلفيين، وأخرى احتضنها الإخوان المسلمون في السودان.

بعد الانسحاب الكبير للفصائل المهزومة إلى شرق السودان، برزت هذه الاختلافات الفكرية والجهوية إلى السطح بعد أن كانت تشكل الصراع الخفي في الميدان. إلا أن هذه الفصائل أصبحت تشتهر بأسماء قياداتها أكثر منه فكرياً وجهوياً.

(٤) الزمزمي بشير، مرجع سابق ص١٥٩.

التنظيمات الجهوية والقبلية في المعارضة الإرترية:

ظهرت بعد الاستقلال الإرتري، تنظيمات إرترية معارضة تعمل بصفتها الجهوية والقبلية، مثل: **- تنظيم «الكوناما»** بقيادة الجنرال الإرتري السابق في الجيش الإثيوبي (قرنليوس عثمان)، الذي يتهم النظام الإرتري بالاضطهاد ونزع أراضيهم. وتأسس هذا التنظيم تحت رعاية ودعم جبهة تحرير تقراي الإثيوبية، ويقيم على الحدود الإثيوبية الإرترية.

- **الفصيل العفري**: يعتقد أنه يصارع ضد الاضطهاد المنهج وتوطين مجموعات بشرية أخرى في أراضيه، وتعطيل التنمية وإفقار المجموعة البشرية العفرية، وطردها خارج البلاد. وهذه المجموعة مدعومة بالكامل من قيادات جبهة تحرير تقراي الإثيوبية كسابقتها، وتقيم أيضاً على الحدود الإثيوبية الإرترية.
- **حزب النهضة الإرتري**: أنشأه مجموعة من الشباب الإرتريين حول العالم في العام ٢٠٠٦م في الخرطوم، والذي يتهم بأنه واجهة سياسية للمجموعة الجبرتية، إلا أن ذلك لا يظهر في أدبياته والمنفستو (البيان) الذي نشره في إعلان نشأته، وتنكر قياداته لقبلية الحزب، ورغم ذلك يغلب عليه العنصر الجبرتي.
- **فصيل الساهو**: برز في العام ٢٠١٢م فصيل من أبناء الساهو الذين تمردوا على النظام من داخل قواته ولجؤوا إلى إثيوبيا، وانضموا إلى تشكيلات المعارضة المسلحة.
- **حركة تنظيم مجموعة البلين**[٥]، وهي حركة أسسها مجموعة من أبناء مجموعة البلين في المهجر في العام ٢٠١٠م، لمواكبة التوجهات القبلية لبعض الأحزاب والتنظيمات الإرترية.

بلغ عدد التنظيمات والأحزاب الإرترية ما يزيد على الثلاثين، وذلك لظروف العمل في المهجر والركود، منها: ما انشق من أحزاب وتنظيمات قائمة، ومنها: ما تكون لظروف خاصة بأفراده. وكثير من الأحزاب والتشكيلات المعارضة لا تمتلك الثقل الشعبي المهم. ولذلك سنذكر هنا ما نرى أن له فاعلية وأثراً سياسياً وعسكرياً.

إضافة إلى ذلك تنقسم المعارضة إلى جزأين، جزء باسم التحالف الإرتري المعارض، وتتكون من ١١ تنظيماً وحزباً من الأحزاب والتنظيمات الأقدم والأكثر فاعلية ونشاطاً، وجزء آخر خارج هذا التحالف، يعرف بالتنظيمات «خارج التحالف».

(٥) غادة السمان وآخرون، العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٢م.

التنظيمات والأحزاب ذات الأجنحة المسلحة

اتهم النظام الإرتري في العام ١٩٩٤م الحكومة السودانية بدعم المعارضة الإرترية ومحاولة تغيير النظام في إرتريا، وتطور الاتهام إلى صراع مسلح، دعم فيه النظام الإرتري المعارضة السودانية وسلمها السفارة الإرترية في أسمرا [٦]، وامتد لجلب ودعم الجبهات الانفصالية المسلحة في جنوب وغرب السودان إلى إرتريا، وعمل على تسخين الجبهة الشرقية للسودان، بعمليات عسكرية كبيرة دخلت العمق السوداني واحتلت مدناً وقرى سودانية.

بادل النظام السوداني أعمال النظام الإرتري بمثلها، ودعم الفصائل الإرترية المعارضة بالسلاح، وكان النصيب الأكبر في ذلك للحركات «السلفية والإخوانية» الإرترية، ثم جبهة التحرير الإرترية فصيل القائد عبد الله إدريس، حيث توفر منطقة شرق السودان حاضنة وامتداداً اجتماعياً لهذه الفصائل. إضافة إلى فصائل أخرى نشأت متأخرة، وكانت ذات مشاركة ضعيفة في العمليات العسكرية ضد النظام الإرتري.

بذلك تكون فصائل المعارضة المسلحة مرتبة حسب قوتها كالتالي:

١. **الفصيل السلفي لحركة «الجهاد الإسلامي»** سابقاً، الذي يشارك في التحالف الإرتري باسم حزب المؤتمر الشعبي، وتارة باسم حركة الإصلاح الإسلامي الإرتري [٧].
٢. **الفصيل الإخواني لحركة «الجهاد الإسلامي»** سابقاً، والذي تحول في تسمياته منذ انفصاله، بين حركة الخلاص الإسلامي، ثم الحزب الإسلامي للعدالة والتنمية، ثم أخيراً بعد تنازله عن العمل العسكري والإسلامي إلى حزب الوطن الديموقراطي [٨].
٣. **جبهة التحرير الإرترية:** فصيل القائد عبد الله إدريس، وهو من أكبر فصائل جبهة التحرير الإرترية الأم.
٤. **الحركة الديموقراطية لكوناما إريتريا:** هي جبهة قبلية مسلحة بالكامل، وتعمل للانفصال عن إرتريا إذا لم تتحقق لها مطالبها.
٥. تنظ**يم عفر البحر الأحمر:** هي جبهة قبلية تدعو إلى الانفصال عن إرتريا أيضاً، إذا لم تتحقق لها مطالبها، وهي مسلحة بالكامل.

---

(٦) الزمزمي بشير مرجع سابق، ص٢٦١.

(٧) نشأت حركة الجهاد الإسلامي في العام ١٩٨٧م في شرق السودان، ووجدت دعماً من الجماعات الإسلامية السلفية والإخوانية وغيرها، ثم ما لبثت أن انشقت في الأعوام ١٩٩٣م لجناحين سلفي وإخواني، ثم انشق الجناح الإخواني إلى فصيلين، ولم يستمر الفصيل المنشق لقلة مناصريه. وتبعه الجناح السلفي الذي انشق منه فصيل حزب المؤتمر الإسلامي.

(٨) الحزب الإسلامي الإرتري للتنمية والعدالة، يختتم مؤتمره السادس بقرارات مفصلية. موقع صحيفة المجتمع www.mugtama.com متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٥م.

٦. **حزب النهضة الإرتري**: سرح مقاتليه في العام ٢٠٠٨م، بعد قرار النظام السوداني إغلاق معسكرات ومكاتب المعارضة في العام ٢٠٠٧م.
٧. **فصيل جبهة الإنقاذ الوطني**: وهو إحدى فصائل جبهة التحرير الإرترية سابقاً.
٨. **تنظيم الساهو**: مجموعة من الجنود الذين تمردوا من جيش النظام الإرتري، أبناء مجموعة الساهو الاجتماعية.

انتقلت كل العناصر المسلحة لهذه التنظيمات التي كانت تقيم في السودان، إلى إثيوبيا بعد اتفاق سلام شرق السودان في العام ٢٠٠٨م بين النظام السوداني وتنظيمات شرق السودان المعارضة[٩].

تطور أعمال المعارضة خلال ٢٠٠٨م - ٢٠٢٠م

تبنى الرئيس الإثيوبي السابق ملس زيناوي (١٩٩١ – ٢٠١٢م) في العام ٢٠١٠م، تطوير أعمال المعارضة الإرترية التي استقرت في إثيوبيا، بتوسيع قاعدتها الاجتماعية، ودعم مؤتمراً للحوار الإرتري، والذي دعى إليه التحالف الإرتري المعارض، وتمت دعوة لفيف من منظمات المجتمع المدني والإعلاميين والناشطين والأكاديميين الإرتريين من كل أنحاء العالم، بلغوا حوالي ٦٠٠ فرد ومنظمة وحزب. تمت خلال المؤتمر مناقشة كل محاور العمل من أجل النهوض بأعمال المعارضة الإرترية، وخرج المؤتمر بمنظمة مشتركة بين جميع الحضور، سميت بـ «المفوضية الإرترية الوطنية للتغيير الديموقراطي»، والتي كلفت بالتأسيس لجسم أوسع خلال سنة واحدة[١٠].

تمت الدعوة مجدداً لمؤتمر تكوين «المجلس الوطني الإريتري للتغيير الديموقراطي»، في العام ٢٠١١م، وخرج المؤتمر باتفاق جميع الحاضرين من مؤسسات المجتمع المدني والناشطين والأحزاب والتنظيمات الإرترية.

وجد المجلس الوطني قبولاً شعبياً في الداخل والخارج. وأسس منظمات وفروعاً تابعة له من كل التخصصات التي يمكن أن تدعم أعماله حول العالم. كما وجد قبولاً من بعض دول الجوار والاتحاد الإفريقي إضافة إلى بعض الدول الغربية.

سعى المجلس إلى التواصل مع كل المنظمات الإقليمية والدولية، لشرح وتوصيل وجهة نظره لأوضاع المجتمع والدولة الإرترية، ووجد قبولاً من منظمات الأمم المتحدة للاجئين والاتحاد الأفريقي وحقوق الإنسان. كما قام بحشود ومظاهرات لأول مرة في أوروبا وأمريكا وأستراليا للفت أنظار المجتمعات والحكومات

(٩) ـ اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، www.presidency.gov.sd متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٤م.
(١٠) – متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٤م المفوضية الإرترية الوطنية للتغيير، مجلة المسار الإلكترونية، ٢٠١١م.

الأوروبية والغربية عامة للقضايا الإرترية. وأصبح بذلك جسماً ذا اعتبار لقوته الاجتماعية والسياسية، وهو ما مكنه من صناعة علاقات دولية وإقليمية لها بعض الأثر. كما سعى الرئيس الإثيوبي حينها ملس زيناوي، لفتح الآفاق للمجلس بطرحه وتقديمه إلى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وهذا ما زاد من زخم المعارضة والمجلس الوطني الإرتري.

أضافت هذه الخطوات للمعارضة الإرترية، عناصر ذات كفاءة ولها علاقات دولية وإقليمية، ممن عملوا في المنظمات الدولية والإقليمية، وأصحاب السمعة والشهرة من إعلاميين وحقوقيين وناشطين وغيرهم من الإرتريين، إضافة إلى ما يزيد على عشرين سفيراً ودبلوماسياً ووزيراً ومسؤولاً، ممن انشقوا عن النظام في فترات متعددة، وبذلك توسعت مساحة الفرصة السياسية للمعارضة الإرترية، خلال فترة وجيزة لا تتعدى السنتين.

كما استغلت المعارضة نزوح الكثير من الشباب والأسر الإرترية إلى كل من السودان وإثيوبيا، وبروز ظاهرة الإتجار بالبشر بين أوساط اللاجئين الإرتريين في معسكرات اللجوء في السودان، وزيادة أعداد اللاجئين الإرتريين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وغرق الكثير منهم في البحر لتكثيف الضغط على الحكومة في أسمرا، حتى أقام الاتحاد الأوروبي لجاناً للتحقيق حول مشكلات اللجوء [١١]، والتي تلخصت في انعدام التنمية في إرتريا، و»السخرة» التي يعمل بها كل الشعب لصالح الحكومة، وأهمها الخدمة العسكرية الإلزامية التي ليس لها حد زمني وانتهاج سياسات «التمييز» بين المواطنين.

نتائج قيام المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديموقراطي

ساهمت أعمال المجلس الوطني في تفاعل المجتمع الإرتري في الداخل والخارج، وفي تنشيط منظمات المجتمع المدني والناشطين، فزادت أعمال الإعلام الإلكتروني ونشطت مواقع التواصل الاجتماعي في نشر أعمال المجلس وكشف الانتهاكات الحقوقية للنظام الإريتري [١٢]. وظهرت بذلك مواقع إلكترونية أصبحت معتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية لتبادل المعلومات حول الأوضاع في البلاد. ولأن النظام لا يوفر خدمة الإنترنت والاتصالات بصورة جيدة، تمكن الناشطون ومنظمات المجتمع المدني من تحقيق اختراق إعلامي بإنشاء قنوات تلفزيونية فضائية، أصبحت ملاذاً وبديلاً للمجتمع الإرتري في الداخل ضد القناة الرسمية الوحيدة. وزادت قنوات الراديو التي تبث أخباراً عن مجريات الأوضاع داخل البلاد، بل أصبحت تنشر معلومات دقيقة من داخل المؤسسة الرسمية، وهو ما أكسب المعارضة مزيداً من المصداقية في الداخل والخارج.

(١١) الإنتربول يقدم الدعم للشرطة في شرق أفريقيا لمكافحة الإتجار بالبشر، www.interpol.int، ٢٠١٩/٨/١٨م، متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٤م.
(١٢) الحراك الإرتري في مواقع التواصل، منخفضات دوت كوم ٢٠١٧م.

كما ظهرت نتائج أعمال المجلس الوطني في دول الاتحاد الأوروبي ومنظماته الدولية، ببروز مواجهات حقوقية وتوقيف لبعض نشاطات الحكومة الإرترية الثقافية والتي تمكن الناشطون من إيقافها أو تقليل آثارها، وتحري بعض دول الاتحاد الأوروبي حول بعض الرسوم التي كان يفرضها النظام على الإرتريين في دول الاتحاد الأوروبي [١٣]، وبلغ الأمر إلى إيقاف جزء كبير من الدعم المالي والمادي الذي كان يوجه للحكومة الإرترية، وسنت بعض دول الاتحاد الأوروبي قانوناً يمنع حاملي جنسياتها من الذهاب إلى إرتريا.

وتحققت أوضح أعمال المعارضة الإرترية في الداخل بالتواصل مع قيادات في الجيش الإرتري، وتمكنت من تنفيذ محاولة انقلابية بقيادة العميد سعيد علي حجاي قائد سلاح المدرعات[١٤]، وهو ما شكل تهديداً جدياً للنظام سنة ٢٠١٣م. ثم قيام مظاهرات شعبية في حي (آخريا) امتدت إلى وسط العاصمة الإرترية في العام ٢٠١٧م ضد قرارات رسمية صدرت لمنع التعليم الديني وإغلاق مؤسسات تابعة للمسلمين وأخرى تابعة لبعض المذاهب المسيحية.

العميد سعيد علي حجاي قائد الانقلاب الحاج موسى محمد نور مفجر مظاهرات حي آخريا

وهو ما جعل الحكومة تستشعر مخاطر الوضع، ودفعها لاتخاذ إجراءات احترازية بإغلاق الحدود مع السودان للسيطرة على مجتمعات إرترية ومذاهب دينية بعينها.

رغم البعد الجغرافي لأعمال المعارضة الإرترية إلا أنها تمكنت من استغلال الفرصة السياسية التي وفرها لها إنشاء المجلس الوطني الإرتري للتغير الديموقراطي، الذي جمع جمهور المعارضة في الداخل والخارج، وأسس لعلاقات متقدمة بين المكونات المدنية والسياسية والناشطين.

(١٣) متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٤م، بي بي سي دوت كوم أرابيك، ٢٠١٨/١/١٧م، هولندا تطرد ديبلوماسياً إرترياً لفرضه رسوماً على الإرتريين.

(١٤) تمرد وانقلاب عسكري في إرتريا، موقع قناة العربية. نت، متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٥م.

محاولات الحكومة للتصدي لأعمال المعارضة

لم تكن الأوساط الرسمية في أسمرا تعترف بوجود معارضة قبل قيام المجلس الوطني، وذلك لضعف أداء المعارضة وتفرقها، إلا أنها وفي مواجهة ذلك أصبحت تصدر عنها ردود أفعال رسمية، وهو ما يشير إلى نشاطات المعارضة بصورة أوسع بعد تكون المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديموقراطي.

عملت الحكومة من أجل إعاقة أعمال المجلس، بداية من داخل مؤتمر تكوين المجلس نفسه، ومنذ اليوم الأول لتكوين عضوياته وتوزيع مكاتبه التنفيذية، وظهر هذا الاختراق واضحاً لدى توزيع مكاتب المجلس والتي تمت بالانتخابات الحرة للحضور، حيث استغل عناصر الدين والقبيلة والجهة، عبر بعض المشاركين، واستمرت حتى أثرت في بداية أعمال المجلس، إلا أنه تم تجاوزها رغم أثرها البالغ في تأخير أعمال المجلس [١٥].

بلغ أثر تدخل السلطة لتعطيل أعمال المجلس وتكوينه، إلى خروج واستعداء بعض الناشطين والتنظيمات الصغيرة للمجلس وقياداته وأعماله، وهو ما أدى إلى انشقاقات في صفوفه، وتبادل للاتهامات بين مكوناته بتعطيل الأعمال وعدم العدالة في توزيع المهام بين المكونات، وهو ما أدى إلى تأخير مؤتمر المجلس الذي كان يفترض قيامه كل سنتين، واستمر الصراع، حتى رحيل الرئيس الإثيوبي ملس زيناوي في العام ٢٠١٢م وبعده، حيث انعقد مؤتمر المجلس الثاني بصعوبة في أوروبا في العام ٢٠١٩م بعد تسع سنوات كاملة، بغياب الكثير من مكوناته.

خاتمة

أدى تغير سياسة النظام السوداني سابقاً (نظام البشير) وتوقيعه اتفاقيات حسن جوار وتبادل المصالح معه في العام ٢٠٠٨م؛ إلى التخلي عن مواجهة النظام الإرتري. وأخيراً سقط النظام السوداني في ديسمبر ٢٠١٩م، والذي كان الظهير الأكبر للثورة الإرترية سابقاً ثم للمعارضة في حالة الصراع والسلم.

كما ترك رحيل الرئيس الإثيوبي ملس زيناوي، (الذي كانت له عداوة اجتماعية وتاريخية مع الحكم في أسمرا، بلغت المواجهة العسكرية في عام ١٩٩٨م)، وفقدان نظامه الحاكم لأذرع السلطة والتوجيه في إثيوبيا، فراغاً كبيراً في محاولات دعم المعارضة الإرترية، وأفقد المعارضة داعماً إقليمياً قوياً ورئيساً، حيث لم تتفاعل الحكومات الإثيوبية التي أعقبته مع المعارضة الإرترية، بل وصل بها الأمر إلى حد الإهمال الذي يشي بعدم الرغبة في التعاون، والذي برز أخيراً بالتطبيع الذي تم بين النظام الإثيوبي والنظام الإرتري[١٦]، وجمد كل أمل في التفاعل الإثيوبي مع المعارضة الإرترية. ولولا وجود الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا عاصمة

(١٥) بشري برخت، المجلس الوطني.. السحب إلى الجراج، فرجت دوت كوم ٢٠١٩/٢٢/١م.

(١٦) إثيوبيا وإرتريا توقعان اتفاق سلام تاريخي في جدة، أخبار سكاي نيوز عربية، ٢٠١٨/٩/١٦م، متوفر في ٢٠٢٠/٥/١٤م.

إثيوبيا، والذي تسمح أعرافه بتواصل المعارضات الإفريقية مع الاتحاد، وترك مساحة للتواصل في حال أية تغييرات سياسية أو ميدانية، لغادرت كل تنظيمات وأحزاب المعارضة الإرترية إثيوبيا.

يأتي البعد المكاني والجغرافي لمواقع وجود القيادات السياسية للمعارضة ومناشطها الفاعلة، بوصفه أهم تحدٍّ يقف حائلاً بين زيادة فاعليتها وتأثير أعمالها على الأوضاع في الداخل، ولا يمكن حسم أي برامج لها إلا من داخل البلاد، أو في أقرب موقع جغرافي له، حيث إن السودان وإثيوبيا يمثلان خطوط المواجهة والتداخل للنشاطات المباشرة والمؤثرة لأعمال المعارضة، إضافة إلى الحواضن الاجتماعية التي يغطيان بها مناشطهما، وهذا ما تعمل المعارضة على تجاوزه، وقد تواصلت بالفعل مع قيادة إقليم تقراي الذي ما يزال يشكل تهديداً للنظام الإرتري ومعارضاً قوياً لتوجهات الرئيس الإثيوبي أبي أحمد ورؤاه حول العلاقة مع الحكم في أسمرا. وإذا ما تمكنت المعارضة من ذلك، فستؤثر بتغييرها لميزان القوة بينها والنظام، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى التأثير على الواقع الإقليمي في المنطقة، كما فعلت المعارضة الإثيوبية وغيرت ميزان القوة وأثرت على مجمل الأوضاع في إثيوبيا والقرن الأفريقي، بعد وصول الأورومو وأبي أحمد إلى السلطة.

الحدود الكينية الصومالية
حلولٌ معلَّقة

عبد القادر كاوير - باحث في شؤون شرق أفريقيا - نيروبي.

مقدمة

يعد النزاع الحدودي بين كينيا والصومال أحد أبرز النزاعات في منطقة شرق أفريقيا؛ لما ينطوي عليه من تعقيدات أدت إلى توترات مستمرة بين البلدين الجارين، ومكمن التعقيد يظهر في وجود خلاف على حدود برية طويلة وحدود بحرية غير مرسومة، وقاد الخلاف على هذه الحدود - خاصة البحرية - إلى المحاكم الدولية؛ لأنه استعصى على الحلول الثنائية والإقليمية، ولطالما أدى هذا النزاع خلال الفترات الماضية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وكاد أن يصل لمرحلة الحرب أكثر من مرة؛ آخرها كان في شهر مارس من العام الحالي، ولا يزال الخلاف قائماً حتى هذا اللحظة.

جذور المشكلة ومناطق النزاع

يعود هذا النزاع الحدودي في أصله إلى الحقبة الاستعمارية التي ورّثت البلدين حدوداً غير مرسومة ولا محددة، شأنها شأن الكثير من المستعمرات في أفريقيا والعالم الثالث، فقد سيطرت بريطانيا، وتحت لافتة الشركة البريطانية لشرق أفريقيا، على المنطقة الممتدة من الصومال مروراً بكينيا وحتى أوغندا الحالية، وكان الهدف السيطرة على منابع النيل [١]. واستمرت سيطرة بريطانيا على منطقة أرض الصومال منذ العام ١٨٨٤ و١٨٩٥ حتى عام ١٩٢٦، حينما قامت بريطانيا بالتنازل لإيطاليا عن بعض المناطق في كسمايو المتاخمة لكينيا والنصف الشمالي من منطقة جوبلاند؛ مكافأةً لها لوقوفها معها أثناء الحرب العالمية الأولى، بينما أصبحت كينيا في النهاية مستعمرة بريطانية، بما فيها المنطقة الشمالية الشرقية المأهولة بالصوماليين، ولكنها أصبحت تمثل تحدياً للبريطانيين حيث ينتشر السلاح والدين الإسلامي، لكن البريطانيين استطاعوا فرض سيطرتهم على المنطقة وأصدروا ما يسمى بقانون «المناطق النائية»؛ للحد من انتشار السلاح، ووقف هجمات القوات الأثيوبية على الحدود، وفي تلك الأثناء تم إنشاء حدود كمخططات

(١) موتاري ونجيري، حرب الشفيتا وشمال شرق كينيا، مقالة (مترجمة)، على موقع M، ١٣/٤/٢٠١٥م، موجودة على الرابط: www.Medium.com .

تقريبية بين كينيا والصومال، لم تراعِ حركة الناس وتداخلهم القبلي والعشائري المترابط، وأدى ذلك إلى ما يشبه بالعزلة للمنطقة الشمالية الشرقية المعروفة اختصاراً بـ nfd [٢].

اتخذت الحكومة البريطانية ثلاث سياسات عقّدت من أوضاع المنطقة، وجعلت هناك تفرقة بين الناس، وغذت التطلعات الانفصالية والاستقلالية في الإقليم، وتمثلت في:

١- إصدار مرسوم المقاطعة النائية عام ١٩٠٢.

٢- قانون المنطقة المقفولة عام ١٩٢٦.

٣- إنشاء منصب إداري عام ١٩١٠، ومباشرةً قام المفوض البريطاني بفرض ضرائب استعمارية على السكان، الذين بدؤوا يحتجون على هذه الضرائب والإجراءات، فاضطرت السلطات البريطانية لاستخدام الجيش لحكم المنطقة في الأعوام ١٩٢١- ١٩٢٦ [٣].

أدى هذا الوضع إلى عزل منطقة (nfd)، ولكن تفاعلات كثيرة حدثت بمرور الوقت ومن خلال الضغط المستمر الذي مارسه الصوماليون على الإدارة البريطانية، قاد في نهاية الأمر للإقرار بفتح المجال السياسي، وتحت الضغط الصومالي تم رفع الحظر عن تشكيل الأحزاب السياسية.

تأسيس الأحزاب ودعوات تقرير المصير

بداية من عام ١٩٦٠ بدأ تشكيل الأحزاب السياسية، فظهر حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (kanu)، وهو الحزب الذي سيحكم كينيا لاحقاً، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكيني (kadu) وغيرهما. في هذا التوقيت أعلنت قيادات منطقة (nfd) نيَّتها تقرير المصير بشكل مستقل عن كينيا والانضمام للصومال، وفي هذا التوقيت تم إعلان حكومة جديدة في الصومال بعد الاستقلال بقيادة علي شارماركي [٤].

استقلال كينيا وحرب شيفتا

بعد شهر من استقلال كينيا عن بريطانيا في ديسمبر ١٩٦٣، أعلنت الحكومة الجديدة برئاسة جومو كنياتا حالة الطوارئ وحظر التجوال في منطقة (nfd) بمساعدة البريطانيين؛ لوقف هجمات الصوماليين الساعين للانفصال والتي عرفت بحرب «الشيفتا»، فقد اندلعت هذه الحرب بسبب إيقاف بريطانيا إجراءات تقرير المصير للإقليم، وهو ما أدى إلى اندلاع موجة عنف ومظاهرات مؤيدة للانفصال، وقامت الحكومة

(٢) دوغلاس كيريني، كيف تم اقتطاع منطقة الحدود الشمالية؟ مقالة (مترجمة)، على صحيفة (بيزنس ديلي) الكينية، ٢٠١٨/٩/٢٧م، على الرابط: www.Businessdaily.com.

(٣) دوغلاس كيريني، كيف تم اقتطاع منطقة الحدود الشمالية؟ سبق الإشارة إليه.

(٤) - «الصومال وحرب الشيفتا»، موجودة على موقع قلوبال سيكيورتي: WWW.GLOBALSECURITY.ORG.

الكينية بالرد بصورة عنيفة على المتظاهرين، وتأزمت الأوضاع، وتعرضت الحكومة الكينية لانتقادات وضغوط داخلية للتحرك تجاه الأحداث في الإقليم، فقامت بتوقيع ميثاق دفاع مشترك مع الإثيوبيين لمواجهة المسلحين الصوماليين الذين يجدون دعماً من الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، ومنذ ذلك الوقت أصبح الصوماليون يشنون هجمات متواصلة على مناطق غاريسا وواجير وماندیرا، ولأن الحرب لم تحقق نتائج اتفقت الحكومتان الكينية والصومالية عام ١٩٦٧ على أن تحتفظ كينيا بالإقليم(٥).

الحدود البرية بين كينيا والصومال

تمثل المنطقة الشمالية الشرقية المتاخمة للصومال المعروفة بـ (nfd) وهي اختصار للكلمة (NORTHEN FRONTIER DISTRICT)؛ ثالث أكبر محافظات كينيا، بالرغم من أن معظم سكانها صوماليون، وتبلغ مساحتها حوالي ١٢٦،١٤٢ كلم مربع، وهي تعتبر حوالي ٢٠٪ من مساحة كينيا الكلية، وقامت بريطانيا أثناء مفاوضات الاستقلال بمنح المنطقة للقوميين الكينيين بعد إلغاء الاستفتاء الذي أشرنا له سابقاً، وأظهر أن حوالي ٨٨٪ من السكان يؤيدون الوحدة مع الصومال، وتشمل مناطق مرسبيت، ايسولو، غاريسا، وجير، وماندیرا وهولا (٦).

الجدار العازل

أعلنت الحكومة الكينية في شهر يونيو من العام ٢٠١٥ سعيها لبناء جدار عازل على طول حدودها مع الصومال، بطول يبلغ أكثر من ٧٠٨ كلم، ويتكون من سياجين خرسانيين متوازيين من الأسلاك الشائكة مع خندق بعمق ثلاثة أمتار على الجانب الكيني، وإلى جواره طريق يستخدمه أفراد الأمن لحراسة الحدود، وتقول كينيا: إنها تريد حماية نفسها من هجمات حركة الشباب الصومالية على الحدود، خاصة في مقاطعات ماندیرا غاريسا وواجير، ووقف تدفق اللاجئين غير الشرعيين، بينما يرى مراقبون أن لدى كينيا أهدافاً غير معلنة أبعد من حماية نفسها من الإرهابيين، وهي أن الجدار ينطوي على أهداف احتلالية؛ خاصة أنه يضم أراضي المنطقة الشمالية الشرقية داخل الحدود الكينية، لتقضي بذلك على كل أحلام أبناء المنطقة الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الصومال، ويجادل عدد من المراقبين بأن هذا الجدار إذا ما تم تنفيذه سيكون كارثة على حياة الناس على الأصعدة كافة: الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وسيشكل عائقاً

(٥) حرب الشيفتا، بداية أعمال القتل الوحشية، تقرير (مترجم) منشور على صحيفة «ديلي نيشن» الكينية، ٢٢/٥/٢٠١٣م، على الرابط: www.dailynation.com

(٦) حسين مختار هللولي، التهميش السياسي في كينيا وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية- منطقة NFD نموذجاً، مجلة قراءات أفريقية، العدد ٤٢، ٣١/١٠/٢٠١٩، على الرابط: WWW.QIRAATAFRICAN.COM.

أمام التواصل بين الرعاة والأقارب والأهل من العشائر والقبائل في المنطقة الحدودية، ووصفوا الجدار بأنه استلهام للنموذج الإسرائيلي في فلسطين والأمريكي مع المكسيك [٧].

موقف الحكومة الصومالية

أعلنت الحكومة الصومالية رفضها لبناء هذا الجدار، وأنه سيؤدي إلى مشاكل بين البلدين، ولن يوقف هجمات حركة الشباب الصومالية، وقال الرئيس الصومالي وقتذاك حسن شيخ محمود: «إن الجدار غير مجدٍ، وإن الحكومة الصومالية لن تعترف بإنشائه دون مشاورة الصومال»، وهدد باللجوء للأمم المتحدة[٨]. صحيح أن الجدار لم يتم إنشاؤه لكن هنا يشير إلى مدى تأثير الحدود البرية والمكشوفة التي يصعب السيطرة عليها وكيف أصبحت من المهددات في العلاقات بين البلدين، وفيما بعد استطاعت حركة الشباب نقل مواجهاتها مع كينيا إلى داخل الأراضي الكينية، لكن المهم أن مشروع بناء الجدار توقف منذ ذلك الحين.

أزمة الحدود البحرية

يعتبر الخلاف حول الحدود البحرية من أكبر المعضلات الحالية في العلاقات بين البلدين، وتسبب في إيجاد توترات كثيرة خلال السنوات الماضية، حيث وصلت ذروتها حينما قامت الصومال عام ٢٠١٤ برفع دعوى قضائية لمحكمة العدل الدولية ضد كينيا فيما يتعلق بالحدود في المحيط الهندي، حيث تدعي كلتا الدولتين ملكية أكثر من ١٠٠ ألف كلم مربع من الجرف القاري الذي يعتقد أنه يحتوي على رواسب كبيرة من النفط والغاز[٩].

ويرجع تاريخ المشكلة للعام ٢٠٠٩، حينما قام البلدان بتوقيع مذكرة تفاهم، في ذلك الوقت كانت الصومال تمر بمرحلة انتقالية بعد الحرب الأهلية التي حدثت في الصومال، وتقضي المذكرة بإعادة ترسيم الحدود البحرية مع كينيا، وجاء ذلك في إطار ما عرف بـ «خارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال». إلا أن البرلمان الصومالي آنذاك رفض تلك الاتفاقية واعتبر أن هدفها نهب مناطق بحرية صومالية وهو ما يشكل تهديداً لسيادة الصومال [١٠].

---

(٧) صهيب عبد الرحمن، جدار عازل بين كينيا والصومال يستلهم نموذج الكراهية الإسرائيلي، موقع «حفريات» ٢٠١٨/٣/٢٩، على الرابط: WWW.HAFRYAT.COM.

(٨) عبد الرحمن سهل، جدار كيني بحدود الصومال يفاقم خلافات الجارين، مقالة على موقع الجزيرة نت، ٢٠١٥/٧/١٣، على الرابط: WWW.AJAZEERA.NET.

(٩) كارل بارجاس، العلاقات الصومالية الكينية: أزمة محتملة في طور التكوين، مقالة (مترجمة)، مركز Future Diretions، ٢٠٢٠/٣/١٨م، موجودة على الرابط: www.Futuredirections.or.au.

(١٠) «ما بين الخلافات الصومالية الكينية وتطبيع العلاقات»، مقالة على موقع «برق» الإلكتروني، ٢٠٢٠/١/٩م، على الرابط: http:Barq.rs.com.

التدخل العسكري الكيني في الصومال

في ١٦ أكتوبر عام ٢٠١١ عبرت كتيبتان من الجيش الكيني، يبلغ عدد أفرادهما ٢٤٠٠ جندي، الحدود إلى جنوب الصومال، في حين كان الهدف الظاهري إيقاف سلسلة عمليات الخطف والقتل عبر الحدود من قبل الصوماليين، إلا أن هناك طموحات وأهدافاً أخرى على المدى الطويل وراء العملية، وفي غضون خمسة أسابيع بعد ذلك، عبر مسلحون صوماليون إلى كينيا وقتلوا سائحاً بريطانياً وأسروا زوجته واختطفوا امرأة فرنسية ماتت فيما بعد في الأسر، كما اختطف مسلحان عاملَي إغاثة إسبانيَين من مخيم داداب للاجئين الصوماليين، وقد أثارت هذه الأحداث القلق بشأن الوضع الأمني في مناطق شمال شرق كينيا [١١]، ومنذ ذلك الوقت ظلت كينيا موجودة عسكرياً في الصومال، وتم تقنين هذا الوجود في نهاية العام نفسه بانضمام القوات الكينية للقوات الأفريقية المشتركة في الصومالية، وارتفع العدد الكلي للجنود الكينيين في الصومال إلى أكثر من (٦٤٥٠) جندي.

نقاط الخلاف على الحدود البحرية

تُقدَّر المنطقة البحرية المتنازع عليها بين البلدين بحوالي ١٠٠ كلم مربع، وهي عبارة عن مثلث يعتقد أنه غني بالنفط والغاز، ويتركز الخلاف حول طريقة التقسيم، حيث تريد كينيا أن يتم رسم الحدود بالتوازي مع خط العرض، بأن يأخذ ٤٥ درجة تقريباً عند الخط الساحلي، وأن يسير الترسيم في الاتجاه نفسه، وهو ما يتيح لنيروبي الوصول لأكبر جزء من البحر، بينما تريد الصومال أن يمتد التقسيم للحدود البحرية في الاتجاه ذاته الذي يمثل المسار الجنوبي الشرقي للحدود البرية (راجع الخريطة).

(١١) ديفيد دبليو ثروب، تدخل كينيا في الصومال، مقالة (مترجمة)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (csis)، ٢٠٢٠/٢/١٦م، على الرابط: http:www.csis.org.

خريطة توضح المنطقة المائية المتنازع عليها

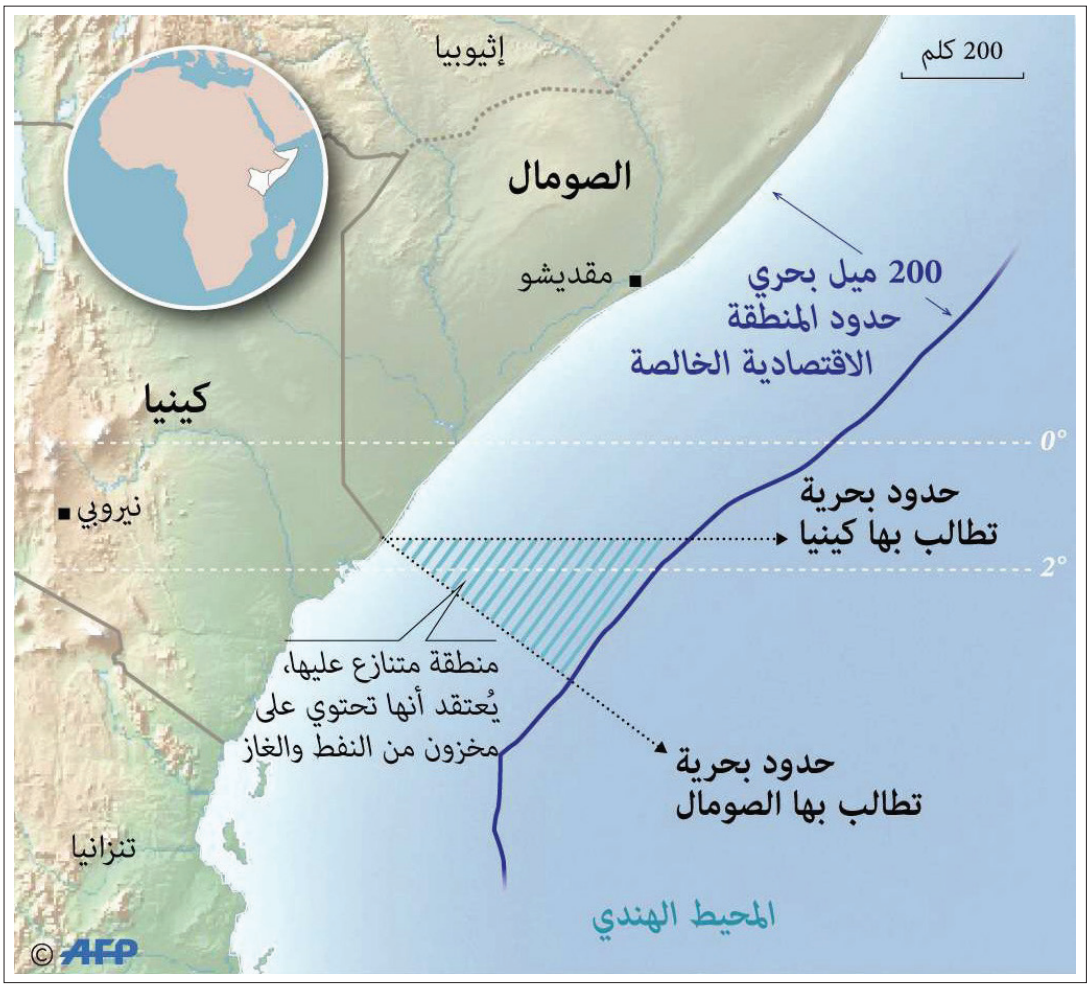

المصدر وكالة الأنباء الفرنسية

بدأت كينيا في عام ٢٠١٢ بتحديد ثماني مناطق امتيازات بحرية تقع سبع منها في المنطقة البحرية المتنازع عليها، وطرحتها للترخيص، وقامت شركات بالتعاقد مع كينيا وبدأت العمل، ومنها شركة (إي أن آي) الإيطالية، هذا الأمر وجد اعتراضاً من الصومال التي طالبت هذه الشركات بالتوقف، وقدمت شكوى رسمية للحكومة الإيطالية لكي تنسحب الشركة المذكورة [١٢].

(١٢) أميرة رضا، بعد تجدد النزاع على الحدود البحرية.. ماذا تريد كينيا من الصومال؟ مقالة منشورة على موقع شبكة «رؤية» على الإنترنت، ٢٠١٩/٢/١٨م، على الرابط: www.royahnews.com.

الخلاف البحري أمام محكمة العدل الدولية

شعرت الصومال بخطورة الوضع وسعي كينيا للسيطرة على المنطقة بوضع اليد، وفرض الأمر الواقع، فقامت في يوم ٢٨ أغسطس ٢٠١٤م بتقديم شكوى رسمية ضد كينيا لحل النزاع البحري، وتريد الصومال من خلال ذلك التأكيد على امتداد حدودها البحرية في المحيط الهندي مع كينيا متضمنة المنطقة التجارية (EEZ) والجرف البحري الممتد مسافة ٢٠٠ ميل بالاستناد للقانون الدولي والخرائط الجغرافية [١٣].

في ١٣ يوليو ٢٠١٥ سلم الصومال مذكرة الشكوى ضد كينيا إلى محكمة العدل الدولية حسب طلب المحكمة بتحديد مواعيد التسليم، وقدم الصومال في أولى جلسات الاستماع في أيام ١٩-٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ الوثائق التي تثبت الحد البحري الصحيح [١٤].

في الجلسة الأولى طالبت كينيا المحكمة الدولية بعدم النظر في الخلاف الحدودي بين كينيا والصومال، مدعية أن البلدين وافقا على إنهاء خلافهما بالطرق الدبلوماسية، ووقعا مذكرة تفاهم تحدد ترتيب الخلاف عام ٢٠٠٩، رغم فشل المفاوضات، وفي الجلسة الثانية التي انعقدت في ديسمبر ٢٠١٧، عمل وفد الصومال على تفنيد ادعاءات كينيا بشأن مذكرة التفاهم الموقعة عام ٢٠٠٩ والمذكورة أعلاه؛ لجعل حل الخلاف بيد محكمة العدل الدولية، وقال ممثل الصومال: «إن المذكرة لا يمكن تفسيرها على أنها اتفاق على الحل، لكنها تؤكد عدم اعتراض الدولتين على تقديم طلباتهما بشان الجرف القاري»، وترافع الجانبان في جلسة ثالثة ودار التداول حول النقاط ذاتها وتأكد فيها أن موقف الصومال ثابت، وهو أن تقوم المحكمة بالفصل في النزاع، بينما تسعى كينيا لحلول خارج المحكمة وبواسطة القنوات الدبلوماسية.

تأجيل مستمر

في سبتمبر ٢٠١٨ طلبت كينيا من المحكمة تأجيل النظر في القضية، ووافقت المحكمة على الطلب الكيني على أن يكون تاريخ النظر في القضية هو يوم ١٧ يوليو ٢٠١٩، وبحلول الموعد تقدمت كينيا ثانيةً بطلب جديد للتأجيل، وقالت المحكمة: إن قرار التأجيل تم التوصل إليه بعد اتفاق الطرفين على إرسال فرق قانونية للمناطق محل النزاع، ومن ثم تم تأجيل الإجراءات للمرة الثالثة حتى يونيو ٢٠٢٠ [١٥]، وقبل حلول المواعيد الجديدة أعلن الصومال على لسان نائب رئيس الوزراء يوم ١٦ مايو رفض حكومته تأجيل نظر محكمة

(١٣) روزالين أماندي، الذهاب للمحكمة الدولية، يمكن لكينيا والصومال العمل سوياً لحل النزاع البحري، مقالة منشورة على موقع «معهد القرن للدراسات الاستراتيجية»، نيروبي، ٢٠١٩/٣/١٧م، على الرابط: www.horninstitute.org.

(١٤) نرمين توفيق، بعد تجدد النزاع على الحدود البحرية، ماذا تريد كينيا من الصومال؟ مقالة منشورة على موقع مركز «رؤية»، ٢٠١٩/٢/٨م، على الرابط: www.Royanews.com.

(١٥) اقري موتيابو، النزاع بين كينيا والصومال: نيروبي تسعى لمزيد من التأخير في القضية، مقالة (مترجمة) على صحيفة (eastafrica online)، ٢٠١٩/١٠/٥م، على الرابط: www.Eastafricaonline.com.kenya.

العدل الدولية في النزاع البحري مع كينيا، ولو ليوم واحد، وكانت كينيا قد تقدمت بطلب التأجيل للمرة الثالثة متعللة بسبب فيروس كورونا وسعياً لإقناع الصومال بحل النزاع خارج المحكمة [١٦].

تأجيل جديد

وقبل حلول مواعيد الجلسة الجديدة المقررة بتاريخ ٨ من شهر يونيو، قالت المحكمة الدولية: إنها وافقت على طلب كينيا بتأجيل النظر في الحكم بشأن النزاع في الحدود البحرية مع الصومال، وأشار بيان صادر من المحكمة إلى أن تفشي وباء كورونا هو السبب في تأجيل جلسة الاستماع، وأعلن البيان أن المواعيد الجديدة ستكون في ١٥ مارس ٢٠٢١م [١٧].

مستقبل النزاع وفرص الحلول

أدى هذا النزاع المستعصي على الحل إلى توترات مستمرة في العلاقات بين البلدين وصلت إلى حدِّ القطيعة الدبلوماسية بين البلدين، حينما تبادلا طرد السفراء في فبراير ٢٠١٩، بعد شروع الصومال في الإعلان عن مزاد علني في لندن يسمح للشركات بالتنقيب عن الغاز والنفط في المياه محل الخلاف في ذلك الوقت. ولكن لا يمكننا اعتبار الخلاف البحري هو العامل الوحيد في تعقيد العلاقات بين البلدين، حيث هناك أمور عديدة تساهم في تعقيد العلاقات الثنائية، ومنها على سبيل المثال: أن الصوماليين يعتبرون أن كينيا تتدخل في شؤونهم الداخلية من خلال دعم مباشر لرئيس ولاية جوبالاند الذي لا تعترف مقديشو بفوزه في انتخابات مثيرة للجدل أجريت العام الماضي[١٨]، بل سبق لمقديشو أن اتهمت نيروبي بدعمه عسكرياً، ومن الاتهامات أيضاً أن نيروبي تحتضن المعارضين الصوماليين المناوئين للحكومة الفدرالية في مقديشو، ورغم أن البلدين يواجهان خطراً مشتركاً وهو حركة الشباب الصومالية؛ إلا أن ذلك لم يوحد جهودهما بالقدر الكافي، ولم يعمل على تجاوزهما لخلافاتهما، وتوسطت عدة دول وجهات إقليمية ودولية لنزع فتيل التوتر وتطبيع العلاقات بين البلدين خلال السنة الماضية، وكانت هناك مبادرات من جانب مصر حينما كانت تترأس الاتحاد الأفريقي، فقد جمعت قمة ثلاثية بين الرؤساء الكيني اهورو كنياتا والصومالي محمد عبد الله فورماجو والمصري عبد الفتاح السيسي في نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثنائية للبدء بتنقية الأجواء وتسوية الخلاف [١٩].

---

(١٦) «الحكومة الصومالية ترفض تأجيل نظر محكمة العدل الدولية في النزاع في الحدود البحرية مع كينيا»، على موقع الصومال الجديد، ٦/٥/٢٠٢٠م، على الرابط: www.somalia.net

(١٧) محكمة العدل الدولية تؤجل النظر في قضية النزاع الحدودي بين كينيا والصومال، موقع الصومال الجديد، ١٩/٥/٢٠٢٠م، على الرابط: www.somalia.net

(١٨) روزالين أماندي، الذهاب للمحكمة الدولية، هل يمكن لكينيا والصومال العمل معاً لحل النزاع البحري، سبق الإشارة إليه.

(١٩) «هل تنجح الوساطة المصرية في حل الخلاف الصومالي الكيني؟« على موقع الصومال الجديد، ١٥/١٠/٢٠١٩م، على الرابط: www.somalia.net.

كما دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي كينيا والصومال لاحتواء التوتر المتصاعد بينهما، وإنهاء حالة سوء التفاهم، وكشف عن مساعي الاتحاد الأفريقي لتبني مبادرة لتطبيع العلاقات بين البلدين [٢٠].

في ١٣ مارس من العام الحالي وبعد ضغوط أمريكية ووساطة إثيوبية؛ اتصل الرئيس الصومالي بنظيره الكيني، واتفقا على إنهاء التوتر وتطبيع الخلافات، وأن يقوم الرئيس الصومالي بزيارة نيروبي لتطبيع العلاقات، ولكن الزيارة تأجلت فجأة دون ذكر أسباب وجيهة، وتلا ذلك مواجهات مسلحة اندلعت بين الجيش الصومالي وقوات جوبالاند على الحدود المشتركة، وهو ما أدى إلى اتهامات متبادلة بين البلدين رفعت من حدة التوتر بدرجة اقتربت من المواجهة المسلحة [٢١].

الخاتمة

هذا الخلاف الحدودي بين كينيا والصومال، لا يمثل بالنسبة لكينيا مجرد خلاف حدودي فقط يمكن أن تخسره أو تكسبه، لكنه في ظل التطورات الاقتصادية الناجمة عن فايروس كورونا والتحولات الجيوسياسية التي تمر بها منطقة شرق أفريقيا والقرن، فإنه يمثل أهمية بالغة بالنسبة لكينيا؛ لكون هذا المثلث البحري محل الخلاف والغني بالنفط والغاز يمكن أن يعمل على تغيير الوضع الاقتصادي في كينيا بدرجة كبيرة، وهو ما يعيد لها القدرة على الهيمنة الاقتصادية وتعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية في منطقة شرق أفريقيا، وتعزيز دور ميناء لامو الساحلي في شحن الغاز والنفط القادم من البحر ومن جنوب السودان، كما أنها تتطلع لكسب المنافسة القائمة الآن مع إثيوبيا للسيطرة على ميناء كسيمايو الاستراتيجي في منطقة جوبالاند باعتبار أن وصول إثيوبيا لميناء كيسمايو سيؤدي إلى إضعاف ميناء لامو الكيني، ومن ثم إفشال مشروعات نيروبي الاقتصادية المرتبطة بخطة الاقتصاد الأزرق، ولن تتوقف المساعي الإثيوبية في التوغل في الصومال لتقوية مشروعها الرامي لبناء تكتل إقليمي جديد في القرن الأفريقي يضم بجانبها كل من إرتريا، والصومال، وجيبوتي، في مقابل الكتلة الإقليمية التقليدية لشرق أفريقيا والتي تشمل كينيا، وأوغندا، ورواندا، وجنوب السودان، والسودان، وبناء عليه فإن أزمة الحدود البحرية بين كينيا والصومال يتوقع أن تظل معلقة لوقت طويل بلا حلول نهائية، بل إنها ستكون أحد مهددات الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وتظل ورقة ضغط يتم التلاعب بها واستخدامها في الانتخابات الصومالية القادمة، حيث يسعى كل من إثيوبيا وكينيا وعدد من دول داخل الإقليم وخارجه للتأثير بأكبر قدر على هذه الانتخابات ودعم وصول حلفاء يحافظون على المصالح في الصومال البلد صاحب الأهمية الاستراتيجية في القرن الأفريقي.

(٢٠) – «الاتحاد الأفريقي يدعو كينيا والصومال لاحتواء التوتر» على موقع العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٣/٧م، على الرابط: www.alain.com.

(٢١) – رئيس الصومال يوافق على زيارة نيروبي، موقع «قراءات صومالية»، ٢٠٢٠/٣/٩م، على الرابط: www.qirratsomalia.com

أزمة أحزاب المعارضة
في ضوء تحولات النسق السياسي المغربي

د. الحسن حما - باحث مغربي - الرباط.

مقدمة

اختار المغرب شأنه شأن الدول التي تجتهد في الالتحاق بركب الديمقراطية، بعد عقود من الأخذ والرد - شهد خلالها ستة دساتير هي دساتير ١٩٦٢ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠١١م - أن يحسم الأمر لصالح الاختيار الديمقراطي، وجعله أحد الثوابت الدستورية بإزاء ثابت الدين الإسلامي والوحدة الوطنية والنظام الملكي. وفي العمق من هذا التوجه، ارتقى الدستور المغربي بالمؤسسة الحزبية مسنداً إليها أدواراً مهمة، كما عزّز من موقع المعارضة البرلمانية، من خلال التأكيد على أنها «مكون أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة»، والتسليم بحقها في «ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محلياً وجهوياً ووطنياً».

ومع هذا المستجد الدستوري، لم تعد المعارضة مجرّد فاعل سياسي يساهم في تنشيط الحياة السياسية ويؤثر في المجال العام، بل أصبحت تتمتع بمركز قانوني يضمن لها حقوقاً عديدة، وذلك وفق ما خصها به المشرع الدستوري ولا سيما في الفصل العاشر منه: «يضمن الدستور للمعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقاً، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية».

ويضمن الدستور، بصفة خاصة، للمعارضة الحقوق التالية:

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع.
- حيزاً زمنياً في وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تمثيليتها.
- الاستفادة من التمويل العمومي وفق مقتضيات القانون.
- المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، ولا سيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلسي البرلمان.
- المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، ولا سيما عن طريق ملتمس الرقابة، ومساءلة الحكومة، والأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان النيابية لتقصي الحقائق.

- المساهمة في اقتراح المترشحين وفي انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.
- تمثيلية ملائمة في الأنشطة الداخلية لمجلسي البرلمان.
- رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب.
- التوفر على وسائل ملائمة للنهوض بمهامها المؤسسية.
- المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الحيوية.
- المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنات والمواطنين، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقاً لأحكام الفصل ٧ من هذا الدستور.
- ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محلياً وجهوياً ووطنياً، في نطاق أحكام الدستور. يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة. تحدد كيفيات ممارسة فرق المعارضة لهذه الحقوق، حسب الحالة، بموجب قوانين تنظيمية أو قوانين أو بمقتضى النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان.

ولعل أحد أهم هذه المستجدات، أن ممارسة المعارضة المؤسساتية لم تعد مقتصرة على المؤسسة الحزبية، بل امتد إلى الفضاء البرلماني عبر قناة فرق المعارضة البرلمانية، وإن لم يمنع هذا التحول من استمرار عملها مكبلاً بقيودٍ تحدّ كثيراً من هامش تحرّكها[١].

ومع ذلك، فإن ما تعيشه أحزاب المعارضة بالمغرب من إشكالات تنظيمية وسياسية بنيوية يَقفُ حائلاً دون أن تقوم بوظائفها ومهامها الدستورية، حيث تعاني مؤسساتها الحزبية انشقاقات وصراعات وتدخلات خارجية، رغم أن جزءاً منها - هذه التحديات - مرتبط بتحولات النسق السياسي وبنيته كلياً، والتي تراكمت لعقود طويلة من الزمن، عرفت فيها الممارسة الديمقراطية مسارات من التقدم والتراجع بسبب التوترات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد جراء الصراع الحاد حول موارد السلطة. وسوف أحاول من خلال هذه المقالة التركيز على المعارضة المؤسساتية من خلال رصد حركية أحزابها الممثلة في البرلمان[٢]، وهي بشكل أساس حزب الاستقلال (محافظ)، وحزب الأصالة والمعاصرة (إداري)، وحزب التقدم والاشتراكية (يساري).

(١) حسن طارق، «المغرب.. معارضة الدستور»، العربي الجديد، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٨م، انظر: الرابط: https://2u.pw/zUZS2.

(٢) لأن هناك أحزاباً أخرى في المعارضة غير ممثلة في البرلمان، وحتى تأثيرها في الحياة السياسية ضعيف، إلا بعض الحضور الإعلامي من خلال البيانات في مناسبات متعددة، وأيضاً هناك المعارضة خارج المؤسسات والتي تتزعمها جماعة العدل والإحسان (الإسلامية)، وحزب اليسار الاشتراكي الموحد.

١- وقع أحزاب المعارضة البرلمانية

١,١- حزب الاستقلال (محافظ من أقدم الأحزاب المغربية)

عرف حزب الاستقلال عدة منعطفات منذ خروجه من الحكومة التي كان يقودها عبد الله بن كيران الأولى سنة ٢٠١٣م، وانتقاله إلى المعارضة. وقد عارض العديد من زعامات وقيادي وأعضاء هذا الحزب، آنذاك، الموقف الذي اتخذته القيادة الجديدة لحزب الاستقلال بعد استقطاب تنظيمي داخلي حاد، بخلاف التقاليد التي استقر عليها أمر هذا الحزب في حسم انتداب أمينه العام بالتوافق، وهو الأمر الذي أدخل الحزب في انقسامات وصراعات داخلية خاصة بين التيار الذي يتزعمه حميد شباط (الأمين العام السابق للحزب) وتيار حمدي ولد الرشيد المناصر للأمين العام الحالي نزار بركة، وقد انتهت هذه الخلافات نسبياً بتنظيم المؤتمر الوطني ١٧ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧م، حيث توقفت – على الأقل مرحلياً - الصراعات الداخلية بين الأجنحة، والتيارات التقليدية بالحزب.

ويتوفر حزب الاستقلال على ٤٦ مقعداً بالبرلمان المغربي، حيث حل ثالثاً في الانتخابات التشريعية ٢٠١٦م.

ما يلاحظ على حزب الاستقلال رغم تاريخه العريق وتمرّسه على ممارسة السلطة والمعارضة معاً، سواء من خلال مشاركاته المتعاقبة في مختلف الحكومات أو موقعه داخل الكتلة الديمقراطية المعارضة، عدم قدرته على استثمار هذا الرصيد السياسي وبلورته في مواقف وسلوك سياسي يقوّي وضعه الحالي بالمعارضة. وأيضاً الدفع باتجاه تشكيل تكتّل سياسي واجتماعي له القدرة على تعبئة المجتمع، خاصة أن النسق السياسي المغربي شهد في السنوات العشر الأخيرة عدة محطات كانت مثار خلاف سياسي واحتقان اجتماعي في الكثير من القضايا الكبرى؛ منها: ما عرف في الإعلام المغربي بـ «تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية»[٣]، أو أحداث الحراك الاجتماعي في العديد من مدن الهامش، أو الحراك الاحتجاجي الذي عرفته مدينة الحسيمة بالريف المغربي بعد وفاة أحد شباب المدينة في حادث مؤلم،[٤] أو أحداث شعبية أخرى مثل: مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية سنة ٢٠١٨م والتي شهدت مشاركة شعبية واسعة وغير مسبوقة.

كل هذه الأحداث على أهميتها الاجتماعية والسياسية - خاصة أن بعضها كان مدعوماً بحراك اجتماعي قوي أربك الموقف الحكومي نسبياً - رغم ذلك فإن حضور حزب الاستقلال بوصفه حزباً معارضاً بات ضعيفاً، بالمقارنة مع تاريخه السياسي وخبرته الحزبية، وأيضاً بالنظر إلى رصيده الانتخابي، فهو لم

---

(٣) صوت البرلمان المغربي يوم الإثنين (٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٩)، على هذا القانون الذي يعزز مكانة اللغة الفرنسية في المدارس، رغم امتناع معظم أعضاء حزب العدالة والتنمية (الذي قود الائتلاف الحكومي) ونواب حزب الاستقلال عن التصويت على المواد التي تنص على استخدام اللغة الفرنسية في التدريس.

(٤) أعلنت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال «وهي الجهاز الأعلى في الحزب»، يوم الثلاثاء ٦ يونيو ٢٠١٧م، أن قيادته «تعلن عن تبنيها لمواقف أجهزة الحزب بإقليم الحسيمة، والتضامن المطلق وغير المشروط مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمحتجين». وطالبت في البلاغ ذاته، بإطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب الحراك وتوقيف المحاكمات، البلاغ منشور في جريدة اليوم ٢٤ بتاريخ ٠٦/٠٦/٢٠١٧ على الرابط: https://www.alyaoum24.com/890624.html.

يستطع استثمار كل هذه الديناميات الاحتجاجية وتحولات المشهد الحزبي بالمغرب، وينتقل بها إلى دينامية منظمة مؤسساتية تقوي من حضور المعارضة، وتشكل حكومة ظل في مواجهة الحكومة القائمة، وربما العمل على إحراجها سياسياً أو حتى إسقاطها.

إن سلوك حزب الاستقلال ضمن الأحزاب المعارضة بالمغرب ظل دون المستوى الذي يستطيع به الحزب التأثير أو إحداث هزات في النسق السياسي المغربي، وهذا الأمر يعود إلى ثلاثة معطيات متداخلة:

الأول: أن حزب الاستقلال حزب محافظ أنهكته المشاركات المتوالية في الحكومات، دون أن يعطي نفسه فرصة القيام بمراجعة وتقييم مساره السياسي.

الثاني: انزياح الحزب عن خطه النضالي والسياسي وإرثه التاريخي، وجزء من هذا مرتبط بتجدّد البنية البشرية المشكلة لقاعدة الحزب والتي أثرت بشكل مباشر على القيادة المنتخبة، ما خلق صراعاً بين أقطابه. ولعل مرد جزء من ذلك إلى ارتباط الحزب بما يسمى منطق «العائلات»، ولهذا حينما وصل حميد شباط إلى رأس الحزب وحاول تغيير هذا الوقع اصطدم بمقاومة عنيفة.

الثالث: وهي ما تعرض له الحزب من اختراق ومحاولة تحويله إلى حزب إداري، وهذا يظهر جلياً في مواقفه السياسية وتموقعه في التحالفات الحزبية، فحزب الاستقلال أقرب إلى الأحزاب الإدارية منه إلى الأحزاب الوطنية التاريخية(٥).

إن التحليل السابق تؤكده المعطيات والأحداث الاجتماعية والسياسية التي تعتمل في النسق السياسي المغربي، وأيضاً القراءة السوسيو - سياسية للتحولات العميقة التي شهدها حزب الاستقلال، وأبرزها «الجشع» الانتخابي في بنيته، وضعف مؤسساته التنظيمية والتأطيرية، حيث أفقدته القدرة على أن يشكل جبهة في المعارضة رغم رصيده السياسي والحزبي.

١,٢- حزب التقدم والاشتراكية

حزب التقدم والاشتراكية (يساري) اعتُرف به يوم ٢٣ أغسطس/آب ١٩٧٤م، وهو وريث الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس عام ١٩٤٣م. قاده علي يعته منذ ١٩٤٦م حتى وفاته عام ١٩٩٧م ليصبح إسماعيل العلوي رئيسه (تنازع إسماعيل العلوي والخياري التهامي زعامة الحزب فحسمت لصالح العلوي، فأسس الخياري جبهة القوى الديمقراطية عام ١٩٩٧م). ومنذ عام ١٩٩٥م تخلى حزب التقدم والاشتراكية عن النهج الشيوعي وشارك في كل الحكومات منذ عهد حكومة ما سُمي بـ «التناوب التوافقي»

(٥) تتوزّع الأحزاب التقليدية المتحدرة من الحركة الوطنية بين ثلاثة أحزاب، حزب الاستقلال المحافظ في المعارضة، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية ذو الماضي الشيوعي، وهو أصغر أحزاب ما يعرف بـ «الكتلة الديمقراطية»، أي الأحزاب المتحدرة من الحركة الوطنية التي كانت تفاوض الملك الراحل الحسن الثاني من أجل توسيع الهامش الديمقراطي.

بقيادة الاتحاد الاشتراكي، بما فيها حكومة حزب العدالة والتنمية (إسلامي) منذ انتخابات سنة ٢٠١٢م، والذي شكل على إثر ذلك تحالفاً مع هذا الحزب بقيادة عبد الإله بن كيران. ويتوفر الحزب الشيوعي حالياً على ١٢ مقعداً بالبرلمان المغربي، وهو ما لا يخوله تشكيل فريق نيابي بمقتضى النظام الداخلي للبرلمان، لهذا فنوابه يشكلون مجموعة نيابية فقط. إلا أنه في تعديل الحكومة الأخير سنة ٢٠١٩م خرج الحزب إلى المعارضة بعد رفضه العرض الحكومي (وزارة واحدة). لكن الأمر في الواقع أبعد من ذلك، فخروج الحزب إلى المعارضة سببه عدد من المعطيات المرتبطة بإعفاء عدد من وزراء الحزب من الحكومة، إثر الاختلالات التي رصدتها اللجنة المكلفة بالبحث والتحرّي عن سبب تأخر مشاريع «الحسيمة منارة المتوسط».

إن حزب التقدم والاشتراكية على صغر وزنه الانتخابي وحضوره في المشهد السياسي المغرب؛ خرج سنة ٢٠١٩م إلى المعارضة، وعُرف في المشهد السياسي المغربي بحضوره الإعلامي من خلال بعض المواقف، لكن وزنه الانتخابي والتنظيمي لا يخول له القيام بأدوار طلائعية في المعارضة، وهو ما يجعل حضوره فيها رهين تحالفات وتنسيق مع مكوناتها وخاصة حزب الاستقلال.

١,٣- حزب الأصالة والمعاصرة

تأسس حزب «الأصالة والمعاصرة» في آب/ أغسطس ٢٠٠٨م، على يد صديق الملك فؤاد عالي الهمة، الذي يشغل حالياً منصب مستشار في الديوان الملكي. ويوصف بأنه حزب إداري أُنشئ من خلال تحالف بين بعض دوائر السلطة ومناضلي اليسار الجذري والأعيان ومهنيي الانتخابات، وذلك بهدف التضييق على الإسلاميين في الساحة السياسية. وقد تم إعداده منذ التأسيس لكي يحكم، وبمجرد تشكله التحق به العديد من القيادات من أحزاب أخرى، وأصبح قوة سياسية في وقت وجيز، وحل ثانياً في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦م، حيث حصل على (١٠٢) من مجموع مقاعد البرلمان (٣٩٥)، وبهذا يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة أول قوة معارضة في البرلمان المغربي.

لكن التحول النوعي في مسار الحزب والذي أفقده القدرة على التنافس السياسي، وأن يصبح حزباً معارضاً له القدرة على التأطير وتعبئة المجتمع؛ هو انتخاب إلياس العماري أميناً عاماً في المؤتمر الوطني الثالث لحزب الأصالة والمعاصرة سنة ٢٠١٦م، والذي اختزل وجوده السياسي بمحاربة الإسلاميين، وهو ما أدخله في حرب إعلامية لكنها دون أثر على مستوى الواقع.

وأصبح الحزب يعيش وضعاً صعباً، فَقَدَ معه كل مقومات الحزب السياسي المدافع عن أطروحة النضال الديمقراطي ومستلزماتها السياسية والاجتماعية، بل إن معارضة الحزب تحولت إلى مجرد «فرقعات» إعلامية، إضافة إلى مشكلة بنيته التنظيمية والبشرية (مجموعة من الأعيان) والتي لا تسمح له بالقيام بمهام تأطيرية.

وبهذا تحول حزب الأصالة والمعاصرة (الإداري) الذي شكل أكبر فريق نيابي معارض إلى مجرد هيكل عظمي فارغ بلا روح ولا جسد، تنخره «دابّة السياسة»، بل أضحى عبأ على من صنعه بعد فشل الرهان عليه وانكفائه على مشاكله الداخلية؛ حيث لم يعرف أي استقرار قيادي، فلا هو يستطيع أن يستثمر هذا الرصيد الانتخابي ويضغط في اتجاه إحداث تحول في المشهد السياسي، ولا هو قادر على ممارسة معارضة برلمانية تستطيع أن تحرج الحكومة وتمارس أعمال الرقابة عليها.

وبداية من ٢٠١٧م، بدأت بوادر الأزمة في الأصالة والمعاصرة منذ استقالة إلياس العماري من أمانته العامة، والذي اتُّهم بالتحكم به وبالانفراد في اتخاذ القرار. وسوف تتعمق الأزمة بشكل كبير عقب انتخاب حكيم بنشماس أميناً عاماً لحزب الأصالة والمعاصرة خلفاً لإلياس العماري، حيث سيعرف الحزب بروز تيارين؛ الأول: تيار «المشروعية» بقيادة عبد الحكيم بنشماس، والثاني: تيار «المستقبل» بزعامة عبد اللطيف وهبي (الأمين العام الحالي)، وانتهى هذا الصراع بإزالة حكيم بنشماس من قيادة الحزب، عقب المؤتمر الرابع الذي انتخب عبد اللطيف وهيبي أميناً عاماً، ليعلن الحزب بداية مرحلة جديدة عنوانها «المصالحة» مع الأحزاب السياسية والقطيعة مع منطق الصراع والتحكم في الأحزاب والنسق السياسي، وهذا الخط يدافع عنه عبد اللطيف وهبي، الذي أجرى تعديلات مهمة في بنية الحزب، ويحاول جاهداً تحويل الحزب إلى حزب يمارس السياسة فوق القواعد الديمقراطية، لكن مشكلة حزب الأصالة والمعاصرة تتمثل في أمرين:

الأول: ارتباط بنيته بالسلطة رغم كل المحاولات التي تسعى إلى جعله حزباً ككل الأحزاب، إلا أن ولادته وتأسيسه من طرف فؤاد علي الهمة يجعله في اتهام وموضع شك في علاقته بالسلطة والإدارة.

والثاني: افتقاده إلى أيديولوجية تشكل هويته السياسية، حيث يجمع بين (الأعيان) والمناضلين اليساريين من أقصى اليسار (حكيم بنشماس نموذجاً)، ويضم كذلك من يؤمن بالقيم الليبرالية في أقصى تجلياتها.

إن السمة المشتركة بين أحزاب المعارضة الصراعات الداخلية والانشقاقات، أضف إلى ذلك أن التعددية الحزبية بالمغرب[٦] عموماً تتميز بطابعين: الطابع التسيبي، ويظهر في عدد الأحزاب، والطابع الوهمي لهذه التعددية[٧]، فالبرامج الانتخابية المعلنة، تتغذى في آخر المطاف من مصدر أيديولوجي شبه مشترك في إطار ما يسمى بـ «المتوحد الأيديولوجي»[٨]، أي أن الأحزاب المغربية تعاني فقدان التمايز في البرامج أو الشعارات أو في الهوية والأيديولوجية[٩].

(٦) يُوجد في المغرب ٣٤ حزباً سياسياً، خمسة منها مشاركة في الحكومة، أما الممثلة في البرلمان فعددها تسعة.

(٧) ظريف محمد، «حقوق الإنسان بالمغرب، دراسة في القانون العام المغربي»، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الرباط، ١٩٩٤م، ص ١٠٧.

(٨) محمد سبيلا، «السياسة بالسياسة في التشريح السياسي»، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ص ٦٣.

(٩) علي سليمان صايل، «النظام السياسي في المملكة المغربية، قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية»، مجلة دراسات دولية العدد ٥٣، سنة ٢٠٠٦. المجلة محمد سسكلي، العدد ٢١، المجلد ٠٤ مارس/ آذار ٢٠٢٠، المركز الديمقراطي ص ٩.

٢- سيناريوهات مستقبل أحزاب المعارضة بالمغرب

إن واقع المعارضة في ضوء تحولاتها الداخلية وبالنظر إلى متغيرات النسق السياسي المغربي؛ يفضي إلى أربعة سيناريوهات كبرى يمكن أن تقدم تصوراً عن مستقبل هذه الأحزاب والمعارضة كلياً:

الأول: يتمثل في تحول حزبَي الاستقلال؛ والأصالة والمعاصرة إلى موقع الحكومة، وهذا لسببين رئيسين؛ أحدهما: أن حزب الاستقلال أجرى تعديلات داخلية على خطابه بعد انتخاب نزار بركة أميناً عاماً، خلص إلى أن بقاءه في المعارضة يؤثر على رصيده السياسي والانتخابي، ومن ثم سيعمل جاهداً على أن يكون جزءاً من مكونات الحكومة سنة ٢٠٢١م، وأيضاً باعتباره الحزب الذي يتوفر على بنية تنظيمية قوية مقارنة بباقي الأحزاب. والسبب الثاني: مرتبط بحزب الأصالة والمعاصرة بعد انتخاب عبد اللطيف وهبي؛ حيث بدأ الحزب بمسار جديد، وقد أعلن بشكل صريح نيته في التصالح مع القوى السياسية، خاصة مع حزب العدالة والتنمية (الإسلامي)، وتوفير شروط المصالحة السياسية معه، وذلك لأن ما يعرف بأحزاب الإدارة ليست لها القدرة عملياً على منافسة الإسلاميين انتخابياً، وحزب الأصالة والمعاصرة أكثرها قدرة بالنظر لما يتوفر عليه من إمكانات لوجستية وتنظيمية.

الثاني: هو استمرار حزب الأصالة والمعاصرة في المعارضة، وهذا مرتبط بمدى الرهان عليه ليكون المنافس السياسي للإسلاميين من عدمه، لقيادة المرحلة المقبلة خاصة بعد التراجع عن الرهان على حزب التجمع الوطني للأحرار (إداري)، وهذا يزكيه أيضاً ما يروج من أخبار حول انشقاقات داخل حزب الأصالة والمعاصرة، أغلبها من تيار بنشماس، والتفكير في تأسيس حزب سياسي جديد.

الثالث: تأسيس كتلة تضم أغلب الأحزاب الإدارية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساري)[١٠]. وذلك لقيادة المعارضة في المرحلة المقبلة حتى لا يترك المجال لبروز معارضة المكونات التي تعمل خارج العملية السياسية الرسمية، خاصة أنها لا تعارض الحكومة بل تتجاوزها لمعارضة النظام السياسي (أساساً جماعة العدل والإحسان «حركة إسلامية« وبعض بقايا اليسار الجذري).

الرابع: وهو الأسوأ بالنسبة للواقع السياسي المغربي، ويتمثل في دخول أحزاب المعارضة الثلاثة إلى الحكومة من خلال «ائتلاف حكومي»، وهو ما يعني أن المشهد السياسي سوف يفتقد لمعارضة – رغم أعطابها – تعكس تباين الاختيارات السياسية وتدفع في اتجاه تطوير وتجاوز إشكالات المشهد الحزبي، لكن

(١٠) وهو حزب اشتراكي تأسس عام ١٩٧٥، وقد انفصلت الجماعة المؤسسة له عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الذي انشق قبل ذلك عن حزب الاستقلال). وظل الاتحاد الاشتراكي قطب رحى المعارضة في المغرب لمدة طويلة، بل أصبح القوة السياسية المغربية الأولى مع بداية التسعينيات. وهو من الأحزاب المغربية المتمرسة في المعارضة، فقد شكل في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وجداً نضالياً لدى المغاربة، يدافع عن القيم الليبرالية وعلى رأسها الديمقراطية وحقوق الإنسان... إلخ. وكان منتدى مفتوحاً للشعراء والمفكرين والمسرحيين والسينمائيين والتشكيليين والموسيقيين الحداثيين. لكن توقف ذلك منذ نهاية تجربة التناوب بقيادة عبد الرحمين اليوسفي (٢٠٠٣م).

هذا السيناريو له ارتباط بموقع حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في الاستحقاقات الانتخابات التشريعية المقبلة ٢٠٢١م، بمعنى أن نتائجه الانتخابية سوف تحدد طبيعة السلك السياسي لأحزاب المعارضة بالمغرب.

خاتمة

إن ما تعيشه أحزاب المعارضة الثلاثة بالمغرب – التي تم عرض جزء من مؤشراتها - ينسحب على النسق السياسي كلياً بدرجات متفاوتة، وسمته الأساسية ضعف المؤسسة الحزبية وعدم قدرتها على تعبئة المجتمع، وهي نتيجة طبيعية للانقسامات والصراعات الداخلية الحادة، وهو ما أفقدها القدرة على المبادرة وإنجاح شعاراتها السياسية والانتخابية. رغم ما يعرفه السياق السياسي المغربي من تحديات وإشكالات اجتماعية، برزت بشكل قوي في السنوات الثلاث الماضية. وقد أدى هذا الضعف الذي تعانيه المؤسسة الحزبية إلى ظهور أشكال نضالية جديدة وتعبيرات احتجاجية/ اجتماعية (التنسيقيات) تتجاوز الأحزاب التقليدية.

كل هذا يؤكد أن أعطاب المؤسسة الحزبية في ضوء إشكالات النسق السياسي المغربي تتطلب حلولاً جذرية لتجاوزها، منها ما هو مرتبط بالقيام بنقد ذاتي من هذه الأحزاب والمصالحة الداخلية، ومنها مرتبط بالنسق السياسي الذي يستهدف التدخل والتحكم في الأحزاب لصالح قوى السلطوية. بكلمة يمكن القول: إن الأفق المستقبلي للمعارضة الحزبية بالمغرب لن يشهد تطورات كبيرة قادرة على إحداث الفرق السياسي سواء في المنظور القريب أو المتوسط.

الإرهاب في وسط وجنوب أفريقيا: مسارات الأزمة واحتمالات التمدد

د. **محمد عبد الكريم أحمد** - معهد الدراسات المستقبلية ببيروت - القاهرة.

مقدمة

تتنامى التهديدات الإرهابية في القارة الأفريقية بشكل ملفت في الآونة الأخيرة، ولا سيما في إقليمَي الساحل والقرن الأفريقي، بينما ظلت أفريقيا الوسطى والجنوبية حتى وقت قريب خالية نسبياً من الهجمات «الجهادية». ويمكن القول: إنه ثمة أزمة متصاعدة في المنطقة الأخيرة، ولا سيما في شمالي موزمبيق، على خلفية تشابك العديد من العوامل التي تسهم في تغذية مشروعات الإرهاب في المنطقة، مثل: تنامي قوة وتأثير جماعة «أنصار السنة» وارتباطاتها بداعش ولا سيما مع مطلع العام الجاري، واستمرار فشل الدولة في إنجاز تنمية متوازنة بين الأقاليم المختلفة، ومتلازمة «لعنة الموارد» بمستويات متعددة في تلك المنطقة التي تضم حوض روفوما (Rovuma Basin)، وتحتضن المشروع الأكبر من نوعه إفريقياً في مجال إنتاج الغاز الطبيعي (حال اكتمال إنجازه بحلول العام ٢٠٢٥) بتكلفة تتجاوز ٢٢ بليون دولار، إضافة إلى تجاهل ملفت من قبل المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية – على مستوى المقاربة العملية - حتى الآن للتهديدات الإرهابية داخل موزمبيق واحتمالات انتقالها لدول أخرى في المنطقة، وقصور المقاربة الأمنية الموزمبيقية واعتمادها على تجنيد عناصر من المرتزقة من شركات الأمن الخاصة الروسية والجنوب أفريقية، والتي تملك بدورها أجندات قصيرة الأجل وتكتيكات لا تعزز استدامة مواجهة الدولة لظاهرة الإرهاب.

الإرهاب في وسط وجنوب أفريقيا: بين الأدلجة ولعنة الموارد

يمكن القول: إن إرهاصات ظاهرة الإرهاب المنظم في المنطقة قد ظهرت مرة أخرى، في شكل تيار «إسلاموي» هذه المرة، في العام ٢٠٠٨م عندما تم تكوين جماعة حملت اسم «أهل السنة والجماعة»، التي خطت، حسب مراقبين، مساراً يشبه كثيراً مسار جماعة «بوكو حرام» في الانتقال من العمل الدعوي البحت، إلى العمل على تطبيق رؤاها وفرضها على المواطنين. لكن يلاحظ أنه على غير عادة الجماعات الإرهابية النهمة

للدعاية – ربما حتى الآن - مثل بوكو حرام، فإن مسلحي كابو ديلجادو[١] سجلوا شريطين مصورين حول فرض الشريعة وغلق المدارس العلمانية، ويؤكدون في أحدهما «لا نريد الحرب من أجل الثروة، لا نريد سوى الشريعة الإسلامية». كما واجهت الجماعة – تماماً مثل بوكو حرام - جدل التسمية، حيث تحرص على التأكيد على أنها جماعة «أنصار السنة والجماعة»، بينما درج المواطنون الموزمبيقيون وفي دول الجوار على تسميتها – خاصة منذ العام ٢٠١٣م تقريباً - باسم «الشباب» على اسم الحركة الصومالية المعروفة والتي تردد أكثر من مرة بوجود ارتباطات تنظيمية وحركية بينهما عبر الأراضي التنزانية، وبدأت بعدها بعامين بالتدريب العسكري لأعضاء الجماعة، ثم هاجمت الجماعة في العام ٢٠١٧م أهدافاً لها للمرة الأولى في مدينة موسيمبوا دابرايا (Mocimboa da Praia) بإقليم كابو ديلجادو، حيث يعتقد في الوقت الحالي وجود وحدات عديدة في الإقليم ووجود عناصر لها من شمالي موزمبيق وتتوغل في تنزانيا والكونغو[٢].

وقد أحاط العنف بمنطقة كابو ديلجادو على وجه الخصوص منذ العام ٢٠١٧م، مع اعتناق جماعة أنصار السنة والجماعة أيديولوجية العنف المسلح، بينما وجدت من الجهة الأخرى قوات الأمن الحكومية ذات القبضة الثقيلة بشكل تقليدي على المدنيين في المنطقة. وقدرت وكالات المساعدات مقتل أكثر من ألف موزمبيقي وتشريد أكثر من ١٠٠ ألف مواطن[٣]. وفي تقرير صادر في العام ٢٠١٩م أكد محللون تأثر الجماعة أيديولوجياً بإسلاميين من شرق أفريقيا، وهو الأمر الذي يسَّره وقوع مدينة موسيمبوا دابرايا على طريق هجرة ممتد قرب الحدود مع تنزانيا، وقاد إلى ترسيخ صلات وطيدة بين الجماعة وخلايا في كينيا والصومال والبحيرات العظمى وتنزانيا، مع ملاحظة وقوع كابو ديلجادو في أكثر أجزاء موزمبيق معاناة من تجاهل الحكومة، إذ سبق أن عانت بقوة من حرب التحرير الرهيبة (١٩٦٤-١٩٧٤م)، وما تلتها من حرب أهلية (١٩٧٧-١٩٩٢م). وتوجد فيها أعلى معدلات الأمية، والتفاوت الاجتماعي، وسوء تغذية الأطفال في البلاد. كما أنه أحد الأقاليم القليلة في موزمبيق التي توجد بها أغلبية مسلمة تعتنق أفكاراً صوفية معتدلة[٤].

وقادت تطورات الأنشطة الإرهابية وقصور الحكومة في احتواء تداعياتها –في غضون عامين فقط منذ اندلاع موجة العنف المسلح - إلى تشريد عشرات الآلاف الذين اضطروا للفرار من منازلهم، وفقاً

(١) إقليم كابو ديلجادو Cabo Delgado إقليم من أقاليم موزمبيق، يقع أقصى شمال شرق البلاد على الحدود مع تنزانيا وقبالة دولة جزر القمر بالمحيط الهندي، ويبلغ عدد سكان الإقليم حالياً نحو ٢,٥ مليون نسمة، ويشغل مساحة ٨٣ ألف كم٢ تقريباً، وهو آخر أقاليم موزمبيق الأحد عشر وفق مؤشرات التنمية البشرية (٠,٣٨٣ نقطة مقارنة بمابوتو العاصمة التي تحقق ٠,٦١١ نقطة).

(2) Michael Smelled, Mozambique's mysterious conflict is intensifying, The Economist, April 2, 2020 https://www.economist.com/middle-east-and-africa/202002/04//mozambiques-mysterious-conflict-is-intensifying

(3) Michael Smelled, Mozambique's mysterious conflict is intensifying, The Economist, April 2, 2020 https://www.economist.com/middle-east-and-africa/202002/04//mozambiques-mysterious-conflict-is-intensifyinge.html

(4) Michael Smelled, Op. Cit.

لمشروع بيانات الصراع المسلح Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED)، الذي يرصد ضحايا الحوادث الإرهابية منذ أكتوبر ٢٠١٧ حتى أبريل ٢٠٢٠ (وفق آخر تحديثاته في نهاية أبريل ٢٠٢٠) ورصد ١٠١ حادث، و٢٨٥ قتيل في الفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ حتى ٢٥ أبريل من العام نفسه، ووصول عدد الضحايا إلى أكثر من ١١٠٠ فرد في إقليم كابو ديلجادو[٥]، وورود تقارير منتظمة عن طرد الفلاحين والصيادين من مناطق عيشهم لإفساح الطريق أمام التعدين والبنية الأساسية لقطاع الطاقة. وركز المسلحون أهدافهم في القرى النائية في مقاطعة موسيمبوا دا برايا، حيث تمكنوا من تحقيق اختراق نوعي في عملياتهم في مارس الفائت بالاستيلاء على المباني الحكومية بما فيها ثكنات الجيش والشرطة قبل حرقها لاحقاً[٦].

وقد انتشر المد الإرهابي في موزمبيق لمناطق عديدة بعد نحو عام من بدء عملياته في شمالي البلاد، وعلى سبيل المثال: تم ضرب عنق ١٠ مواطنين في نهاية مايو ٢٠١٨م في قرية مونتين (Montane)، كان من ضمنهم أطفال. وكانت هذه التكتيكات الوحشية علامة واضحة للغاية على مدى سرعة وعمق هيمنة داعش في موزمبيق على عناصر جماعة «أنصار السنة»[٧]. وصنف بعض التحليلات موزمبيق ممراً للأنشطة الإجرامية بما فيها تهريب الكوكايين، والبشر، وتهريب الأسلحة، إضافة إلى خطر تحول موزمبيق إلى مأوى للتطرف الذي يتجه له بعض شباب دول منطقة جنوب أفريقيا المهمش، وهو ما قد ييسر شن هجمات إرهابية خارج موزمبيق إن لم تتم مواجهة الجماعات الإرهابية في موزمبيق[٨].

وبطبيعة الحال لا يمكن إغفال ثراء المنطقة باحتياطيات الغاز الطبيعي، وكونها محط اهتمام كبريات شركات الطاقة العالمية من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا بشكل خاص، وما يشير له هذا الواقع إلى ترجيح فرضية «لعنة الموارد» التي ترافق الكثير من الدول الأفريقية (يلاحظ تمدد الجماعات الإرهابية في أفريقيا بمحاذاة خطوط نقل الطاقة سواء البترول أو الغاز في إقليم الساحل، وصولاً إلى سواحل الكاميرون، أو في شرق أفريقيا كما في الحالة الكينية) وتلحق بها اضطرابات أمنية لا يستهان بها.

وتضم موزمبيق واحداً من أهم ١٠ مشروعات للبترول والغاز في العالم التي كان يتوقع إنجازها في العام ٢٠٢٠م، وهو مشروع مصنع تسييل الغاز الطبيعي للتصدير بروفوما (Rovuma LNG Liquefaction Plant)،

(5) CDT Spotlight: Escalation in Mozambique, April 30, 2020 https://acleddata.com/202030/04//cdt-spotlight-escalation-in-mozambique/

(6) Dozens killed in Mozambique for refusing to join terrorists, DW, April 22, 2020 https://www.dw.com/en/dozens-killed-in-mozambique-for-refusing-to-join-terrorists/a-53211140

(7) Fredson Guilengue, South Africa's dangerous silence on terror in northern Mozambique, Daily Maverick, May 7, 2020 https://www.dailymaverick.co.za/opinionista/202007--05-south-africas-dangerous-silence-on-terror-in-northern-mozambique/

(8) Ibid.

الذي تصل استثماراته إلى ٢٢,٤ بليون دولار، وبدأت شركة فيركروفت (Fircroft) في توظيف متخصصين في الهندسة. وتدير شركة إكسون موبيل (ExxonMobil) الأمريكية المشروع الذي يوصف بأنه أكبر مشروع مملوك للقطاع الخاص على الإطلاق في أفريقيا، ويعد جزءاً من سلسلة مشروعات كبرى تستهدف تغيير صناعة الغاز الطبيعي في البلاد خلال الأعوام الخمسة ٢٠٢٠-٢٠٢٥م. وكان من المتوقع أن تصل التكلفة المبدئية لمرفق تسييل الغاز للتصدير في روفوما إلى ٥٠٠ مليون دولار؛ لتشييد قطارين للتسييل ومرافق ساحلية مرتبطة بهما. ويتوقع أن تصل حمولة كل قطار إلى ٨,٢ مليون طن من الغاز المسال سنوياً، مع مرفق يتوقع أن يعمل لمدة لا تقل عن ٣٠ عاماً. ويتوقع حسم القرار النهائي بخصوص المشروع نهاية العام الجاري وأن يبدأ الإنتاج في العام ٢٠٢٥م[٩].

وثمة مشروع آخر وهو مشروع موزمبيق لإسالة الغاز الطبيعي للتصدير (Mozambique LNG Project) بتكلفة ١٥ بليون دولار الذي سيعيد تشكيل مستقبل موزمبيق الاقتصادي ويوجد آلاف فرص العمل في سنوات عديدة، ويشارك في تطوير المشروع كونسرتيوم من توتال (الفرنسية)، وميتسوي Mistui & Co. (اليابانية)، ومؤسسة البترول والغاز الطبيعي ONGC (الهندية)، وغيرها من الشركات، بينما تقود (توتال) المشروع بعد استحواذها على حصة شركة أناداركو Anadarko الأمريكية البالغة ٢٦,٥٪ في سبتمبر ٢٠١٩م. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع بمصنع وقطارين لتسييل الغاز الطبيعي بقدرة ١٢,٩ مليون طن سنوياً وقدرة تخزينية في خزانات بسعة ١٨٠ ألف متر مكعب. وأعلن قرار الاستثمار النهائي في المشروع في يونيو ٢٠١٩م ويتوقع أن يكتمل في العام ٢٠٢٤م [١٠].

وتهدد الأنشطة الإرهابية ما يمكن أن يكون – في مجمله - أكبر مشروع أفريقي للطاقة على الإطلاق، ولا سيما أن محللين توقعوا في العام الماضي (٢٠١٩م) أن تنفق شركات الطاقة نحو ١٠٠ بليون دولار بحلول العام ٢٠٣٠م من أجل تحويل موزمبيق إلى «قطر أفريقيا». واكتسب هذا التهديد سمة أكثر جدية في ٢٣ مارس الفائت عندما أقدم المتمردون على أجرأ خطواتهم بالاستيلاء على مدينة موسيمبوا دابرايا (Mocimboa da Praia) ومقارها الحكومية قبل الانسحاب منها لاحقاً، واستولوا بعدها بيومين – في مؤشر على تحول نوعي في عمليات الجماعة بالتنسيق مع «داعش»[١١] - على مدينة كويسانجا (Quissanga) الواقعة على بعد ١٠٠ كم شمال مدينة بمبا[١٢].

(9) Nicholas Withers, 7 major upcoming Oil & Gas projects in Africa, Engineeringpro, Fircoft, March 18, 2020 https://www.fircroft.com/blogs/7-major-upcoming-oil-and-gas-projects-in-africa-07818161439

(10) Nicholas Withers, Op. cit.

(11) Insurgents hit second Mozambique town as Islamic State claims earlier attack, Upstream, March 25, 2020 https://www.upstreamonline.com/politics/insurgents-hit-second-mozambique-town-as-islamic-state-claims-earlier-attack/2781270-1-

(12) Michael Smelled, Op. Cit.

وتمثل مناطق استخراج الغاز الطبيعي في موزمبيق بيئة مثالية للجماعات الإرهابية من حيث سهولة الاستهداف والتحرك، حيث يمكن تقسيم التهديدات الإرهابية في المنطقة إلى:

- هجمات إرهابية على مواقع التطوير والاستكشاف: وتقع أغلب هذه المواقع في مناطق نائية لا توجد بها بنية نقل واتصالات قوية، كما يفوق عدد الإرهابيين في الغالب أعداد قوات الأمن المكلفة بحراسة هذه المواقع التي تمثل بدورها أهدافاً جذابة وهشة.
- هجمات إرهابية على نظام التوزيع: حيث تعتمد مناطق استخراج الغاز على شبكة ممتدة من المرافق، التي تكون مبنية فوق الأرض ومن ثم تكون بادية تماماً للعيان، أو مدفونة في باطن الأرض لكن يتم تحديد مسارها بعلامات فوق الأرض. وتشمل خطوط الأنابيب مرافق ومعدات مساعدة مثل: محطات الضخ أو مركبات النقل التي تكون في الغالب دون أية حماية حقيقية. ويضيف بُعْد المرافق مزيداً من هشاشتها أمام الهجمات الإرهابية.

وتفتقر شركات الطاقة العاملة في أفريقيا بشكل عام - وفي الغالب - «لنظم إدارة» متماسكة تسمح بتحديد التهديدات الإرهابية وتفاديها، ولا سيما أن مناطق إنتاج البترول والغاز أهداف بالغة القيمة في الوقت الذي تصعب فيه حمايتها[١٣]. وعلى سبيل المثال: فقد جذبت التهديدات الإرهابية المتكررة من قبل جماعة الشباب الصومالية والقاعدة لخطوط أنابيب البترول في كينيا؛ اهتمام الحكومة الكينية وشركات البترول الكبرى العاملة في المنطقة، وأكدت على الحاجة الملحة لتقوية قطاع أمن الطاقة، ولا سيما بعد اجتياح قوات الدفاع الكينية للأراضي الصومالية في العام ٢٠١٢م، وما تلاه من اندماج جماعات القاعدة والشباب لشنِّ هجمات انتقامية مشتركة على الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية وأبرزها خطوط أنابيب البترول[١٤]، وهو الأمر الذي ترجح في ظلِّه انتقال التجربة بشكل كامل إلى شمالي موزمبيق، ودول الجوار حال مدِّ خطوط أنابيب للغاز من الأخيرة إلى دول مثل زيمبابوي وجنوب أفريقيا.

إرهاصات تمدُّد الأنشطة الإرهابية في العام ٢٠٢٠م

لم يكن واضحاً خلال الأعوام الأولى من الصراع (٢٠١٧-٢٠١٩م) ارتباط المسلحين الإسلاميين في شمالي موزمبيق بالفعل بداعش، أم أنهم مجرد عناصر مرتبطة برجال دين مسلمين متطرفين في تنزانيا والصومال. لكن في الفترة الأخيرة زاد عدد المقاتلين في شمالي موزمبيق بشكل كبير، وزاد عدد عناصر الخلايا من ١٠ إلى أكثر من ١٠٠ عنصر، نسقوا هجماتهم على الحكومة والبنية الأساسية المدنية، وبدؤوا برفع علم

(13) E. O. S. Odhiambo and T. L. Maito, Kenya's Oil Pipeline and Terrorism, Journal of Defense Resources Management (JoDRM), May 2014, Issue No. 1, p. 26.

(14) Ibid, p. 23.

داعش، وأعلنت جماعة «الدولة الإسلامية في إقليم وسط أفريقيا» مسؤوليتها عن أكثر من ٣٠ هجوماً[١٥]؛ وهو ما يدفع نحو تصور وجود تصعيد إرهابي كبير في الفترة المقبلة.

وبشكل عام فإنه بمجرد نجاح المسلحين في عزل السكان في المناطق التي يسيطرون عليها عبر تدمير الجسور والطرق، والاستيلاء على القواعد العسكرية والشرطية؛ فإن هدفهم الأول يكون تطبيق الشريعة بالقوة المفرطة. ومع حصول هذه الجماعات على أسلحة جديدة وتوسيع شبكاتها المالية عبر تجارة الأخشاب والعاج والفحم عبر تنزانيا؛ فإنه سيكون من الصعب هزيمتها عسكرياً[١٦].

وبالفعل فقد شهدت الشهور الأولى من العام الجاري وقوع مزيد من الهجمات كانت الأكثر كثافة منذ قيام الجماعة حتى الآن، كما وقعت هجمات في الجنوب للمرة الأولى، استخدم فيها أسلحة آلية بشكل ملموس. وأشار هجوم ٢٣ مارس الفائت إلى احتمال وجود صلات بين الجماعة وداعش، التي سبق أن ادعت بدورها في يوليو ٢٠١٩م أن المسلحين جزء من فرعها في أفريقيا. وتتسق طبيعة الهجمات الأخيرة لجماعة «أنصار السنة والجماعة» مع أسلوب داعش إلى حد كبير. لكن من غير الواضح إن كان يتم توجيههم من قبل داعش بالفعل أو لا. ويشير فيديو ظهر في ٢٣ مارس الفائت إلى استهدافهم تجنيد موزمبيقيين، لكن رغم احتمالات تقوية الصلة مع داعش فإن توجه الجماعة يظل – في الوقت الراهن – محلياً بشكل كبير[١٧].

وفي إرهاصات قوية على تمدد النشاط الإرهابي في المنطقة وردت في نهاية أبريل ٢٠٢٠م تقارير متعددة عن مقتل العشرات (نحو ٥٢ مواطناً) في شمال موزمبيق مطلع الشهر نفسه، رمياً بالرصاص أو ضرباً للأعناق، في المناطق التي تحقق فيها الميليشيات الإسلاموية تقدُّماً ملموساً وسط عجز متزايد لأجهزة الأمن المحلية والقومية وكذلك شركات الأمن الأجنبية عن وقف هذا التقدم. ووقع الحادث في قرية واحدة على خلفية رفض الضحايا الانضمام للجماعة المسلحة[١٨].

وفي تطور ملفت للغاية يعتزم المسلحون في الوقت الراهن الوصول بالتهديدات الأمنية إلى الحكومة المركزية في مابوتو، على خلفية ما يعتبرونه سوء إدارة موارد البلاد الغنية، والتي تشمل احتياطات هائلة من البترول والغاز، إضافة إلى تفشي الفساد. وبينما كان المسلحون يحرصون على ارتداء الأقنعة، فإنهم بدؤوا في الآونة الأخيرة بكشف وجوههم خلال الهجمات وإعلان انتمائهم صراحة للحركات الأصولية الإسلامية، وشوهدوا أكثر من مرة وهم يحملون علم «داعش» بعد ارتكاب أعمال إرهابية وأعلنوا علانية نيتهم تحويل كامل موزمبيق إلى «خلافة»[١٩].

(15) Shannon Ebrahim, The AU must act against Mozambique's very real IS threat, IOL, April 19, 2020 https://www.iol.co.za/news/opinion/the-au-must-act-against-mozambiques-very-real-is-threat-46895025
(16) Ibid.
(17) Michael Smelled, Op. Cit.
(18) Dozens killed in Mozambique for refusing to join terrorists, Op. Cit.
(19) Ibid.

وأظهرت الحكومة الموزمبيقية قدرة محدودة في التعامل على نحو كاف مع هذا الصراع. وكان دعم ٢٠٠ مرتزق روسي بتسليح متطور للغاية دافعاً لتحقيق انتصارات متفرقة، لكن ليس بمستوى كافٍ لهزيمة هذه الجماعة الإرهابية بشكل كامل. وتعاقدت مجموعة واجنر الروسية (Russian Wagner Group) مع حكومة موزمبيق وانخرطت في الصراع في العام ٢٠١٩م، لكنها أجبرت على التراجع في مطلع العام الجاري بعد تحقيقها خسائر بشرية على الأرض في صفوفها. ويشير بعض المصادر الآن إلى وجود جنود من زيمبابوي في أرض المعركة بعد لقاء بين الرئيس الموزمبيقي ونظيره الزيمبابوي إيمرسون منانجاجاوا (Emmerson Mnangagwa) في تشيمويو (Chimio) بموزمبيق في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠م[٢٠].

وفي مواجهة النجاحات والاختراقات النسبية التي يحققها عناصر جماعة «أنصار السنة والجماعة» والعناصر المرتبطة مباشرة بداعش؛ أعلنت حكومة موزمبيق مطلع مايو ٢٠٢٠م أنها نجحت في قتل ١٢٩ مسلحاً في شهر أبريل ٢٠٢٠م، في أربع غارات حكومية، من بينها ثلاث في جزر كويريمبا (Quirimba)، وإيبو (Ibo)، وقبالة الجزيرة الأخيرة حيث كان مسلحون على متن قارب في عرض البحر[٢١].

الاستجابات الخارجية: التنافس الدولي وسلاح «المرتزقة»

تبدو جنوب أفريقيا العامل الإقليمي الأبرز الذي سيكون له دور كبير في مواجهة التهديدات الإرهابية في موزمبيق، في ضوء حقيقة الجوار الجغرافي، إلى جانب اعتبارات مصالح بريتوريا الاقتصادية وتخوفاتها من ارتداد تداعيات الإرهاب خارج موزمبيق، وكذلك وجود «تنسيق» أمريكي روسي حقيقي لاستغلال ثروات موزمبيق الطبيعية؛ حيث خططت شركة جازنفت (Gasneft) الروسية [٢٢] للعمل مع عملاق البترول الأمريكي «إكسون موبيل» لاستكشاف البترول في المنطقة البحرية المقابلة للمنطقة[٢٣]، بينما تملك شركة «روسنفت» امتيازين لاستخراج الغاز حالياً في موزمبيق. كما أثيرت شكوك حول دور روسيا الاقتصادي (خارج العلاقات الرسمية المحدودة للغاية)، حيث اعتبر تدخل بنك VTB الروسي (وهو ثاني أكبر البنوك المقرضة في روسيا) مع كريدي سويس Credit Suisse في موزمبيق (خارج أية أطر للحوكمة والشفافية)، وإغراق موزمبيق بالديون في إطار تحديث أسطولها البحري للصيد في المحيط الهندي، مقابل مبالغ خرافية

(20) Fredson Guilengue, Op. Cit.

(21) Mozambique: Government Says 129 Insurgents Killed this Month, All Africa, May 1, 2020 https://allafrica.com/stories/202005010299.html

(22) US and Russia in Africa: Trade and security interests, DW, March 9, 2018 http://www.dw.com/en/us-and-russia-in-africa-trade-and-security-interests/a-42913284

(23) Joseph Hammond, Lavrov visit highlights security ties between Russia and southern African countries, The Defence Post, March 13, 2018 https://www.thedefensepost.com/201813/03//lavrov-visit-africa-russia-ties/

وغير واقعية تجاوزت ٢ بليون دولار[٢٤]، فيما يعرف بفضيحة «سندات التونا Tuna Bond Scandal» التي لا تزال وقائعها تدور في المحاكم الاقتصادية الدولية بين البنك وحكومة موزمبيق؛ اعتُبر ذلك مثالاً رئيساً على برجماتية روسيا تجاه موزمبيق[٢٥].

ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن وجود القوات الإرهابية لداعش في موزمبيق الثرية بالغاز الطبيعي، ذي الأهمية الاقتصادية البالغة للمصالح الغربية (ولا سيما فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة)، يمكن أن يجذب وجوداً عسكرياً في الإقليم ويؤثر على توازن القوة في الإقليم مع نتائج سلبية محتملة للغاية على إقليم جنوب أفريقيا[٢٦].

وبالفعل فإن الولايات المتحدة أصبحت تنظر حالياً بعين القلق للتطورات الأخيرة في موزمبيق، وما تعتبره ظاهرة إرهابية حديثة نسبياً تفاقمت بارتباطات جماعات محلية بتنظيم «داعش» وتمدد عملياتها ربما باستخدام قوارب سريعة تنطلق من تنزانيا. ويلاحظ مراقبون أمريكيون أنه بينما تسعى الولايات المتحدة لسحب قواتها فإن روسيا تولي اهتماماً كبيراً بالأوضاع في موزمبيق وترسل عناصر مرتزقة لمساعدة الحكومة الموزمبيقية[٢٧]، ويدعون لتحرك بلادهم لموازنة النفوذ الروسي المتصاعد.

وحاولت حكومة موزمبيق في البداية الاعتماد على مساعدات المرتزقة لمواجهة قصورها أمام الجماعات الإرهابية، فاتجهت نحو مجموعة «واجنر الروسية» إحدى كبريات شركات الأمن الخاص في العالم. لكن المجموعة لم تكن فاعلة بشكل كاف في مواجهة الجماعات الإرهابية مع مواجهة عدد من جنودها لحوادث ضرب الرقاب في الكمنة، وحوادث إطلاق الرصاص في قاعدة عسكرية. وورد عمل «واجنر» في موزمبيق في نوفمبر ٢٠١٩م بناء على عقود رسمية مع الحكومة، لكنها فشلت حتى الآن في تحقيق اختراقات في أنشطة الجماعات الإرهابية أو تحجيمها[٢٨].

وتستخدم حكومة موزمبيق حالياً مجموعة دايك الاستشارية (Dyck Advisory Group (DAG))، ومقرها جنوب أفريقيا، لشنِّ هجمات على المسلحين، وكان معتقداً أن المجموعة متعاقدة مع الحكومة لمساعدتها لمدة أربعة أسابيع (انتهت في منتصف مايو ٢٠٢٠م) واستخدام ١٠٠ مرتزق. ومن الملفت أن الشركة مملوكة

(24) Mozambique queried $535 million loan guarantee, VTB says in court filing, Reuters, March 16, 2020 https://www.reuters.com/article/mozambique-credit-suisse-vtb/mozambique-queried-535-million-loan-guarantee-vtb-says-in-court-filing-idUSL8N2B96GK

(25) ISS Today: Russia and Africa meet again, Daily Maverick, March 13, 2018 https://www.dailymaverick.co.za/article/2018-13--03iss-today-russia-and-africa-meet-again/#.Wq6nXWpubIV

(26) Fredson Guilengue, Op. Cit.

(27) Herman J. Cohen, Pulling Troops Out of Africa Could Mean Another Endless War, War on the Rocks, May 13, 2020 https://warontherocks.com/202005//pulling-troops-out-of-africa-could-mean-another-endless-war/

(28) Shannon Ebrahim, Op. Cit.

لعقيد عسكري زيمبابوي سابق وهو ليونيل دايك (Lionel Dyck) الذي سبقت له مساعدة «فريليمو» Frelimo الحاكم في هزيمة «رينامو» Renamo في ثمانينيات القرن الماضي، كما عمل مع إيمرسون منانجاجوا (Emmerson Mnangagwa) في حملة ميتابيليلاند (Matabeleland) الشهيرة في مطلع ثمانينيات القرن الماضي والتي قادت لمذابح هائلة حينذاك[٢٩]. وفي ضوء التخاذل الجنوب أفريقي الواضح تحرص السلطات الموزمبيقية على عقد المفاوضات الخاصة مع شركة «داج» دون أي تمثيل رسمي للحكومة الجنوب أفريقية. ويرتبط الاتفاق السري بنشر خدمات الشركة لمساعدة موزمبيق في مواجهة جماعة إرهابية. لكن هذه المفاوضات أثارت حفيظة الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ولا سيما ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا والمعدات العسكرية للشركة مثل: طائرات الهليوكوبتر، في الأراضي الموزمبيقية لفترة شهرين حسبما يقضي الاتفاق الذي لم توافق عليه حكومة بريتوريا[٣٠].

وهكذا تظل مواجهة موزمبيق للتهديدات الإرهابية رهناً بقدرتها على استقدام المرتزقة الأجانب والمشروطية المكلفة لهذا الخيار على حساب سيادتها، ولصالح شركات الطاقة العاملة في أراضيها والدول الداعمة لها.

الإرهاب وجنوب أفريقيا: تحديات وإمكانات

لم تشهد جنوب أفريقيا تهديدات إرهابية خطيرة منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، والتي تمثلت في هجمات كيب تاون على يد «باجاد» (People against Gangsterism and Drugs (PAGAD))، غير أن مراقبين كُثراً لاحظوا وجود تصاعد في الصلات بين جنوب أفريقيا والإرهاب الدولي.. كما تبرز شواهد كثيرة على استخدام جنوب أفريقيا نقطةَ انتقال للإرهابيين وقاعدة للتخطيط والتدريب وتمويل العمليات الإرهابية. لكن ربما تكون المشكلة الأكبر في طبيعة استجابة الحكومة للاتهامات والأدلة المتصاعدة التي تشير لنمو الوجود الإرهابي في جنوب أفريقيا، كما عزز التوجه الرسمي عدم الثقة والغموض بدلاً من كشف التهديدات وإرساء الثقة[٣١].

وفي العام ١٩٩٩م – على سبيل المثال - قبض على خلفان خميس محمد في كيب تاون، وهو تنزاني دُرِّب من قبل القاعدة، على خلفية دوره في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا (١٩٩٨م)، وتفادى الاعتقال بحكم القانون الجنوب أفريقي لمدة أكثر من عام قبل اعتقاله وتسليمه لمكتب التحقيقات

(29) Ibid.

(30) Fredson Guilengue, Op. Cit.

(31) Albertus Schoeman, South Africa and terrorism: the links are real, Institute for Security Studies https://issafrica.org/amp/iss-today/south-africa-and-terrorism-the-links-are-real

الفيدرالي الأمريكي في عملية تسليم سرية في العام ٢٠٠١م. كما توجد أمثلة أخرى من بينها القضية المعروفة إعلامياً «بالأرملة البيضاء» المتورطة فيها سامنتا ليوثويت Samantha Lewthwaite أرملة جيرمين ليندساي Germaine Lindsay أحد الإرهابيين الأربعة المسؤولين عن تفجيرات ٧/٧ في لندن. وكانت مطلوبة من قبل الإنتربول والسلطات الكينية لارتباطات مع القاعدة ودورها في التخطيط لهجوم على «بار» في ممباسا بكينيا في العام ٢٠١٢م. وعاشت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠م وعملت في جنوب أفريقيا باستخدام جواز سفر جنوب أفريقي مزور. وعثر على جوازات سفر جنوب أفريقية كثيرة مزورة بحوزة أعضاء بتنظيم القاعدة، وعند مقتل فاضل عبد الله محمد زعيم فرع القاعدة في شرق أفريقيا بالصومال في العام ٢٠١١م كان يحمل جواز سفر جنوب أفريقي. وخلال الفترة نفسها اكتُشفت صناديق من جوازات السفر الجنوب أفريقية الموثقة في غارة بالمملكة المتحدة، وهو ما رجح فرضية انتشار جوازات السفر الجنوب أفريقية المزورة بسبب الفساد[٣٢] المؤسساتي ببريتوريا.

كما توجد تقارير كثيرة أكثر خطورة حول انتقال عناصر القاعدة والشباب عبر جنوب أفريقيا، وهي حالات تثير مخاوف استخدام البلاد بوصفها منفذاً أو ملاذاً آمناً للمتطرفين للاختباء أو لتخطيط العمليات. وعلى سبيل المثال: فقد عاش الإرهابيان إبراهيم تنتوش I. Tanouche وهنري أوكا H. Okah (زعيم حركة تحرير دلتا النيجر Movement for the Emancipation of the Niger Delta)، والمتهم بتنسيق هجمات في نيجيريا انطلاقاً من جنوب أفريقيا)، لأعوام في البلاد دون أية ملاحقات، قبل أن يقبض على أوكا في العام ٢٠١٠م بجوهانسبرج، وأدين بعدها بثلاثة أعوام بنحو ١٣ تهمة متعلقة بالإرهاب. وإضافة إلى هذا السجل المؤشر في واقع الأمر، تتضافر عدة عوامل أخرى تجعل من جنوب أفريقيا بيئة مثالية لعمليات التخطيط الإرهابية، أبرزها: الفساد والجريمة المنظمة التي يمكن استخدامها لتيسير التطرف العنيف، كما في قضايا جوازات السفر الجنوب أفريقية المزورة. كما أن العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين (ولا سيما من دول الجوار ومن بينها موزمبيق) يثير تساؤلات حول ضبط الحدود وقدرة قوات الأمن على تتبع تخطيط العمليات في البلاد. إضافة إلى تقدم شبكات الاتصالات والمؤسسات المالية التي تفيد في تخطيط العمليات الإرهابية انطلاقاً من جنوب أفريقيا، ووجود اتهامات متكررة بوجود ممولين للإرهابيين في جنوب أفريقيا[٣٣].

ويرى مراقبون بجنوب أفريقيا ضرورة انتباه بلادهم لفكرة إمكان تحقيق المجموعات المرتبطة بداعش موطئً قدم حقيقياً في المنطقة. خاصة أن منظمة تنمية الجنوب الأفريقية «سادك» Southern African Development Community (SADC) لم تعلق على نشاط الجماعة المسلحة، وبينما عبر مجلس السلم والأمن

(32) Ibid.

(33) Albertus Schoeman, Op. Cit.

بالاتحاد الأفريقي عن قلقه من تنامي الظاهرة في قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٢٠م؛ فإنه ليس من الواضح كيفية مساعدة الاتحاد لموزمبيق على وجه الدقة في مواجهة هذا التهديد. وفي الوقت الراهن تبدو موزمبيق بمفردها في مواجهة التهديدات الإرهابية، لكنها لا تستطيع مواجهة قوات الجماعات الإرهابية التي تغير تكتيكاتها بين وقت وآخر، والمراوحة بين ضرب الرقاب والإرهاب وحملات للفوز بقلوب الشعب وعقولهم. وحققت قدراً من النجاح في هذا الصدد عبر تكتيكات مثل: الاستيلاء على فروع البنوك المحلية، ومحلات البقالة، وتسليم الأموال والطعام للسكان المحليين[٣٤].

وهكذا تبدو جنوب أفريقيا بيئة خصبة لتمدد العناصر الإرهابية مستقبلاً في ظل تشابكات العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي لا تقود إلى حسم المواجهة مع الإرهاب، في سيناريو يشبه كثيراً الوضع في إقليم الساحل الذي يعاني أزمة استدامة الإرهاب والعجز عن حسم مواجهته، عوضاً عن تجاهل تقديم حلول حقيقية من قبل الدولة للقضاء على جذور تمدد الجماعات الإرهابية على حساب مقدرات الشعوب.

خاتمة

أكد المكتب الإقليمي الجنوب أفريقي (Southern Africa Regional Office) لمركز التفكير البارز روزا لوكسمبورج ستيفتانج ((Rosa Luxemburg Stiftung (RLS))، في تحليل مهم قدمه للوضع السياسي والسوسيو – اقتصادي في موزمبيق متجاوزاً إلى دول جوارها، ضرورة إقدام المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية – مثل: الاتحاد الأفريقي، ومنظمة تنمية الجنوب الأفريقية – فوراً على مساعدة موزمبيق لاحتواء «هذا التهديد بالغ الخطورة للاستقرار الإقليمي كلياً»، وأشار التحليل إلى خطر تحول موزمبيق إلى منفذ إقليمي للتطرف الإسلاموي[٣٥].

وفي أبريل ٢٠٢٠م تصاعدت تهديدات داعش في أرجاء القارة الأفريقية، ووصلت هذه التهديدات إلى وسط وجنوب أفريقيا مع دعوة قيادة داعش لمقاتليها بزيادة الهجمات في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتغيير الدول الغربية اهتمامها عن الإرهاب إلى مواجهة الجائحة. وجراء ذلك زادت العمليات الإرهابية في غرب أفريقيا وإقليم الساحل وشمالي موزمبيق في أبريل ٢٠٢٠م. وشكلت المنطقة الأخيرة في هذا التوقيت تحدياً خاصاً مع تصاعد الهجمات وحدَّتها في شمالي موزمبيق، في وقت تفتقر فيه حكومة موزمبيق للموارد لمواجهة جائحة كورونا، وهو الأمر الذي يمثل تهديداً خطيراً للإقليم. بينما تقدِّر منظمة الصحة العالمية أن ٣٦٪ فقط من مواطني موزمبيق يحصلون على خدمات صحية في نطاق نحو ٣٠ دقيقة من منازلهم، وأن

(34) Shannon Ebrahim, Op. Cit.
(35) Fredson Guilengue, Op. Cit.

البلاد بأكملها لا يوجد بها سوى ٢٤ جهاز تنفس صناعي. وطلبت موزمبيق بالفعل من شركائها ٧٠٠ مليون دولار لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ [٣٦].

كما حدث تطور لافت في منتصف مايو ٢٠٢٠م، إذ أدرج الاتحاد الأوروبي أربع دول (من بينها ثلاث دفعة واحدة في منطقة وسط وجنوب أفريقيا وهي بوتسوانا وموريشيوس وزيمبابوي) في لائحة جديدة للدول التي تمثل مخاطر مالية للاتحاد؛ بسبب قصورها في مواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[٣٧].

وتنبئ هذه التطورات بمواجهات أكثر حدة مستقبلاً في ضوء المجال المفتوح أمام العناصر الإرهابية للحركة والعمل في منطقة وسط وجنوب أفريقيا، مقابل تحفظ في التعاون الإقليمي الفرعي في مجال مواجهة الإرهاب، وتدخل عوامل خارجية حاسمة فيما يعرف بمقاربة «لعنة الموارد»، وتوفر فرص تكرار سيناريوهات البؤر الإرهابية في القارة الأفريقية على المديين القريب والمتوسط.

(36) Shannon Ebrahim, The AU must act against Mozambique's very real IS threat, IOL, April 19, 2020 https://www.iol.co.za/news/opinion/the-au-must-act-against-mozambiques-very-real-is-threat-46895025

(37) Southern Africa: NGOs Say Not Surprised By Zim's EU Blacklisting As Terrorism Pillar, New Zimbabwe, May 12, 2020 https://www.newzimbabwe.com/ngos-say-not-surprised-by-zims-eu-blacklisting-as-terrorism-pillar/

خريطة أقاليم موزمبيق

خريطة إقليم كابو ديلجادو بموزمبيق ومواقع العمليات الإرهابية

تحديات الاقتصاد التونسي في سياق أزمة كورونا المستجد

د. علي الشابي/ خبير اقتصادي دولي، وعضو سابق في مجلس إدارة البنك المركزي التونسي/ تونس.

يمر الاقتصاد التونسي بأصعب فترة في تاريخه الحديث في سياق أزمة الفيروس التاجي المستجد، إذ يتصف الوضع بتباطؤ النمو في عام ٢٠١٩ الذي انحدر إلى (١٪) وأصبح سلبياً في الثلث الأول من عام ٢٠٢٠ (-١,٧٪). وكانت البطالة في أعلى مستوياتها في السنوات السبع الماضية في ظل مالية عامة هشة ودين خارجي غير مستديم. وفي مواجهة هذا الوضع الدقيق، لم تكن البلادُ استثناءً مقارنةً بالعديد من البلدان في العالم، فبالإضافة إلى تدابير التباعد الاجتماعي، تم اتخاذ نوعيْن من الإجراءات. يتضمّن النوع الأول أساساً من تقليل التشدد النقدي عن طريق خفض سعر الفائدة الرئيسي وإعادة جدولة سداد قروض الأفراد والشركات من البنوك. واشتمل النوع الثاني من التدابير على تحويلات اجتماعية مباشرة إلى أشد الناس فقراً وتسهيلاتٍ ضريبية للشركات المتأثرة من تداعيات الجائحة. نوضح فيما يلي أن هناك تحديات إضافية تتمثل أمام صناع القرار السياسي في إدارة الأزمة، كما ننتهي إلى جملة من التوصيات في هذا الصدد.

أولاً: أهم ملامح الاقتصاد التونسي

تونس، بالرغم من صغر حجمها مقارنةً بالبلدان المجاورة، بـــ ١١,٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٩ ومساحة تقدر بحوالي ١٦٤ ألف كيلومتر مربع، إلا أنها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي مهم في شمال أفريقيا، على بعد ساعة طيران من إيطاليا ومن فرنسا، وبمعدل تعليمي يبلغ (٩٩٪) وتشكيل ديمغرافي متوازن، إذ تبلغ نسبة الذين أعمارهم دون سنِّ ٢٥ سنة حوالي (٣٥٪) من المتساكنين، كما تتمتع البلاد بتنوع في الأنشطة الاقتصادية، حيث لا تتجاوز القيمة المضافة للقطاع الأكبر نسبياً (١٠,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أنّه عندما عانت البلاد من هجمات إرهابية وفي سنوات أخرى من الركود الاقتصادي في أوروبا – الشريك التجاري الأساسي – لم ينهر الاقتصاد مقارنةً ببلدان أخرى ذات الاقتصاد غير المتنوع. (فينزويلا وغيرها).[١]

(١) كل البيانات على الاقتصاد التونسي تم استخراجها من قاعدة البيانات الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء التونسي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

فالزراعة تمثل قطاعاً رئيساً في الاقتصاد التونسي، إذ يوظف حوالي (١٥٪) من القوى العاملة. وقد سمح تحسن أساليب الإنتاج في السنوات الماضية للقطاع بالتطور والتحديث (زراعة أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة وأشجار النخيل)، مع تمكين البلاد من الوصول إلى مستوى من الاكتفاء الغذائي. وفي عام ٢٠١٩، بلغ معدل النمو في هذا القطاع (٩,٥٪)، كما تزدهر الزراعة حيث تعد تونس واحدة من أكثر الدول إنتاجية في إفريقيا، ويمثل زيت الزيتون الحصة الأكبر من الصّادرات الزراعية، تليه التمور والزيتون والفواكه الطازجة. أما الصناعة، فهي تمثل حوالي (٢٢,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف (٣٢,٨٪) من القوى العاملة. وأغلب القطاعات الصناعية في البلاد موجهة للتصدير، لكن في عام ٢٠١٩، ركد قطاع صناعة الجلود والأحذية والورق والكرتون والبلاستيك والخشب والمواد الغذائية ومواد البناء. وفي المقابل، فإن قطاعات الكيمياء والمنسوجات والملابس كانت في ارتفاع. لكن عبر الزمن، يتجه الاقتصاد نحو الخدمات، التي تمثل (٦٣,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة. ويشغِّل قطاع الخدمات (٥٢,٢٪) من القوة العاملة في البلاد. فقد انتعشت السياحة، التي عانت من الهجمات الإرهابية، بشكل كبير في ٢٠١٨ مع ارتفاع عدد الوافدين الأجانب إلى ٨,٣ مليون (بزيادة ١٨٪ على أساس سنوي)، إلا أنّ مع جائحة الفيروس التاجي المستجد، انخفضت الواردات السياحية خلال الثلث الأول من عام ٢٠٢٠ كما سنبين ذلك أدناه. وفي المقابل بلغ معدل النمو في الخدمات (٠,٦٪). كما يعد التدريب والبحث المهني قطاعين صاعدين.

ولئن تحظى تونس بهذه المقدّرات الإنتاجية، فإنّ السنوات الأخيرة وما وقع فيها من عدم استقرار مؤسّسي واجتماعي ومن تجاذبات سياسيّة أفضت إلى عدم إرساء الإصلاحات الهيكلية اللازمة، قد أدت إلى تدهور المؤشرات المتعلقة بجاذبية الاستثمار الأجنبي من خلال الارتقاء ببيئة الأعمال والحوكمة العمومية والتنافسية. فتونس في المرتبة ٨٧ في العالم من حيث الأكثر تنافسية من بين ١٤٠ دولة مصنفة في نسخة ٢٠١٨ من تقرير التنافسية العالمية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت في المرتبة ٤٠ في عام ٢٠١٢، و٣٢ في عام ٢٠١١. فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨، كما ارتفعت التدفقات الداخلة إلى ١,٠٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨، من ٨٨٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ (تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٩). ولكن للسنة الثالثة على التوالي، تراجع إجمالي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر التونسي إلى ٢٦,٧٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨، مقابل ٢٩,١٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧. ويمثل هذا (٦٦,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. أمّا عن القطاعات الرئيسة التي تجذب الاستثمار فهي الطاقة والإلكترونيات والسياحة والصناعات الميكانيكية. وتعد فرنسا أكبر مستثمر في الدولة، تليها قطر وإيطاليا وألمانيا. كما بدأت تتعافى

ثقة المستثمرين ويتضح ذلك من العدد المتزايد من السياح الدوليين الوافدين. علاوة على ذلك، حصلت تونس على مكانين فقط في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي، وهي الآن في المركز ٧٨ من أصل ١٩٠ دولة.

ثانياً: الوضع الاقتصادي الكلي الراهن في تونس

١) الواقع الاقتصادي إلى حدّ ظهور جائحة الفيروس التاجي المستجد

على مدى الفترة ما بين ١٩٨٦ و٢٠١٠، كان متوسط النمو السنوي لتونس حوالي (٤,٨٪)، لكن الاقتصاد توقف عن العمل بعد الاضطرابات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية التي أثرت على البلاد منذ عام ٢٠٠٩ إلى يومنا هذا. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١٪) في عام ٢٠١٩، وهي نسبةٌ أبطأُ من تلك المسجلة في عام ٢٠١٨ (٢,٥٪). ويرجع هذا أساساً إلى التباطؤ في الزراعة والانكماش في الصناعة (النفط والغاز، والأعمال التجارية الزراعية)، وكذلك إلى أسباب خارجية متعلقة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، التي أثرت سلباً على اقتصادات كل المنطقة والصناعة المحلية والطلب على السلع المصنعة بالذات. فانخفض النمو في كل من القطاعيْن الصناعي والتحويلي بنسبة (١,٠٪) العام الماضي؛ بسبب ضعف أسعار السلع الأساسية، وضعف الطلب في الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ النمو العالمي.[٢] ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي المحدثة اعتباراً من ١٤ أبريل ٢٠٢٠، ونظراً لانتشار جائحة الفيروس التاجي المستجد، فمن المتوقع أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (-٤,٣٪) في نهاية عام ٢٠٢٠، وقد يصل إلى (٤,١٪) في عام ٢٠٢١ رهناً بتعافي الاقتصاد العالمي بعد الوباء.

وفي حين أن الاقتصاد لا يزال هشاً في أعقاب الأحداث السياسية غير المستقرة والأزمة المالية العالمية، فقد تحسّنت الظروف الأمنية بشكل كبير في العامين الماضيين، وهو ما أدى إلى مناخ أعمال أفضل نسبياً، لكن لم يمكّن من دفع الاستثمار الخاص واستيعاب البطالة التي استقرت في مستوى (١٥,٤٪)، وهو ما يُضاف إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تجابه صُناع القرار.

في الوقت نفسه، أدخلت الحكومة التونسية تدابير مالية مختلفة أدت إلى خفض العجز العام. يمكن أن يساعد هذا الانضباط الصارم في الميزانية على تعويض تأثير صدمة النفط المحتملة، حيث المنتظر أن ينخفض عجز الموازنة الإجمالي إلى (-٣,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. ولكن، مع صدمة الفيروس التاجي المستجد، تم تعديل التوقعات إلى أسفل. وعموماً، لم يوفّق الاقتصاد لضمان استدامة الدين العام وخاصة الجزء الخارجي منه، وهذا من شأنه أن يمثل تحدياً إضافياً للإصلاحات والسياسات

(٢) بيانات المعهد الوطني للإحصاء – وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، أبريل، ٢٠٢٠.

الاقتصادية المنتظر اتباعها في نيابة الحكومة الحالية تحت إشراف رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ. فبالرغم من هذه التدابير وتحسّن المناخ الأمني، إلا أنّ القطاع غير المهيكل وتوسّع الأنشطة الاقتصادية غير القانونية ما فتئت تتوسّع، ناهيك عن منسوب الفساد المالي والإداري حيث إن مرتبة تونس (٧٤) من واقع ١٨٠ دولة الأقل فساداً، وفقاً لمؤشر إدراك الفساد لعام ٢٠١٩ الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية.

أما فيما يتعلق بالتضخم، فبعد ذروته بين ٢٠١٧ ومنتصف ٢٠١٨، رفعَ البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي إلى (٧,٧٥٪)، وقد أدّى ذلك إلى خفض معدل التضخم إلى (٦,٧٪) في نهاية ٢٠١٩. ونشير في هذا السياق إلى أنّ أسعار الفائدة الحقيقية الآن إيجابية، لكن هذا لا يعني أن الضغوط التضخمية ستبقى منخفضة وذلك لسببيْن اثنين، الأول: أنّ سياسة استعمال «نسب الفائدة» لا يمكن أن تكون مسترسلة عبر الزمن، فقد كانت الزيادة الأخيرة بواقع ١٠٠ نقطة أساسية وهي عالية جداً وفق المقارنات العالمية. وقد خفّض البنك المركزي نسبة الفائدة بواقع ١٠٠ نقطة أساسية إبان أزمة الفيروس التاجي. والسبب الثاني: أنّ أصُول التضخّم ليست نقدية فحسب، فهي مرتبطة بتزويد الأسواق ومحاربة الاحتكار وسلاسة مسالك التوزيع وكذلك استقرار سعر الصرف، الذي هو في حدّ ذاته يخضع لقدرة البلاد على اكتساح أسواق التصدير، والارتقاء بجدوى البضاعة المصدّرة، وعدم التعويل الكبير على استيراد حاجيات الصناعيين من مواد إنتاجية.

وفي الواقع، وجب تعزيز التنسيق المؤسّسي بين السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (وزارة المالية) ومنه السياسة التجارية (وزارة التجارة)؛ من حيث الأهداف الاقتصادية الكلية، وإلاّ يمكن أن تتعارض هذه السياسات، وهو الأمر الذي لن يسمح بالسيطرة على التضخم ولا على العجز العام ولا على عجز الميزان التجاري بالصفة المرجوة. وهذا، يمثل كذلك تحدّياً مؤسسياً إضافياً ستُجابهه السياسات الاقتصادية في الفترة القادمة.

أخيراً، بلغ معدل البطالة الرسمي، الذي ارتفع نتيجة للأزمة (١٥,٤٪) في عام ٢٠١٩، مع نسبة مرتفعة لدى النساء (٢٢,٦٪ في الربع الأول من ٢٠١٩) وللخريجين من المدارس والجامعات (٢٨,٢٪ خلال الفترة نفسها).

٢) آثار جائحة الفيروس التاجي المستجد على الاقتصاد التونسي

إلى حد الآن، لم تنشر السلطات التونسية بياناتٍ إحصائيةً مُفصّلة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إلا بعض المعطيات العامة حول القيمة المضافة القطاعية أو القيم المتعلقة بالتجارة الخارجية في نهاية الثلاثي الحالي. إلاّ أنّ البيانات المتعلقة بالاستثمارات الداخلية والأجنبية وتلك المتعلقة بالمناطق وعدد الشركات

المتضررة ونسب البطالة الحاصلة في سياق آثار الأزمة الصحيّة والواقع الاجتماعي فيها، فإنها ليست متوفرة إلى حد الآن. ونتيجةً لذلك، تُصبح عملية تقييم بعض الآثار الاقتصادية الدقيقة للفيروس التاجي المستجد تقريبيةً، إن لم نقل صعبةً بعض الشيء، إذ لا تستند إلا إلى بيانات الاقتصاد النقدي الكلي التي نشرها البنك المركزي التونسي وبيانات التجارة الخارجية والقطاعية التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء، أو المنظمات الدولية. وبالمثل، يُمكن الاعتماد على بعض التقديرات التي نعتبرُها موثوقةً، بالرّغم من أنّ هذه التقديرات لا يمكن أن تعوِّض البيانات الإحصائية القائمة على الملاحظة الميدانية المباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الآثار الاقتصادية في تونس لأزمة الفيروس التاجي المستجد تمر، إثر اتخاذ إجراءات الحجر الصّحي، عبر القنوات التالية:

- توقف نظام «سلسلة القيم الدولية» عن الحركة، بما يحويه من المنتجات الوسيطة، والسلع الاستهلاكية النهائية والاستثمارات الأجنبية؛ سواء المباشرة أو استثمارات المحفظة.
- توقف الأنشطة الإنتاجية الوطنية عن الحركة، مثل: قطاع النقل بفروعه المختلفة، وقطاع السياحة والفندقة والمطاعم وكذلك قطاع التوزيع، وقطاع السلع الاستهلاكية طويلة الأجل، فضلاً عن قطاع الحرف والصيانة اليدوية الذي تحتوي منه الأنشطةُ الموازية أو «غير المُهيكلة» على نصيب لا يُستهان به.

وإلى حد كتابة هذه المقالة، فإن من آثار أزمة الفيروس التاجي المستجد أنّ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (-١,٧٪) مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠١٩، وبنسبة (-٢٪) مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٩. وقد تراجعت القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بـ (-١,٦٪) مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ٢٠١٩ ومع الثلاثي الرابع من السنة. وأما قطاع الصناعات غير المعملية فقد تراجعت القيمة المضافة فيه بـ (-٤,٥٪) مقارنةً مع الفترة ذاتها من سنة ٢٠١٩، وبـ (-٥,٢٪) مقارنة بالثلاثي الرابع من عام ٢٠٢٠، بينما انخفضت القيمة المضافة في قطاع الخدمات المسوقة بـ (-٣,٤٪) مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠١٩، وبـ (-٤,٦٪) مقارنة بالثلاثي الرابع من سنة ٢٠٢٠. وأخيراً، ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ (٧,١٪) مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠١٩.

وفي أبريل ٢٠٢٠، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة (٠,٩٪) خلال شهر، بحيث ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف إلى (٦,٣٪) في أبريل مقارنة بـ (٦,٢٪) في مارس و(٥,٨٪) في فبراير ٢٠٢٠. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى تسارع معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى (٦,٢٪) مقابل (٥,١٪) الشهر الماضي. كما سجلت الصادرات بالأسعار الثابتة في مارس ٢٠٢٠ تراجعاً بنسبة (-٢٩,٥٪) وكذلك

الواردات بنسبة (٢٩,٢٪) مقارنةً بالشهر نفسه من عام ٢٠١٩، مدفوعاً بتوقف أغلب سلاسل القيمة في أهم الشركاء التجاريين، وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا. وقد دُفع هذا الانخفاض في الصادرات وفي الواردات بزيادةٍ بنسبة (٢,٦٪) في أسعار المنتجات المستوردة، مقابل انخفاض طفيف بنسبة (٠,١٪) للمنتجات المصدرة. ويؤثر بالضرورة هذا الانخفاضُ في حجم التجارة بالأسعار الثابتة بشكل سلبي على النمو الاقتصادي؛ من خلال الانخفاض في أنشطة التصدير، وكذلك انخفاض الأنشطة الإنتاجية التي يتم استيرادُ أغلب مدخلاتها. ولكن لن تتوقف التأثيراتُ السلبيةُ عند هذا المستوى، بل تمتدّ إلى مستوى التوظيف، الذي من المنتظر أن ينخفض.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لم يسلم من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب انخفاض حجمه بنسبة (-٩٥,٨٪) من ١٢٢٩,٩ مليون دولار أمريكي إلى ٥٢,٢٤ مليون دولار أمريكي.[٣] ومن الجدير أن نلاحظ أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز أبداً (٣,٨٪) في السنوات العشر الماضية. وفي الواقع، منذ عام ٢٠٠٩، واصلت هذه الحصة الاتجاه نحو الانخفاض حتى وصلت إلى نسبة (٢,٢٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز ميزان المدفوعات، لكن بمساهمته في التوظيف الذي ما زال ضعيفاً، حيث من المتوقع أن توجد الاستثمارات الأجنبية المُعلنة أعلاه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والمخصّصة لقطاعات الإنشاءات والخدمات المالية ومعدات النقل؛ ٢,٥٤١ وظيفة فقط. وإنها بالتأكيد أعلى من عدد الوظائف التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٩، ولكن لا نرى أنها ستكون قادرة على استيعاب الصدمة في سوق العمل التونسي حيث تشير التوقعات إلى أن عدد العاطلين عن العمل سيبلغ ٧٣٤,٥٩ ألف في نهاية عام ٢٠٢٠؛ وهي زيادة بنسبة (١٥,٥٪) عن العام السابق (٢٠١٩)، وهو ما يرفع معدل البطالة إلى (١٩٪) (وفق السيناريو الأكثر تفاؤلاً).

ويرجع ارتفاع البطالة أساساً إلى الانكماش الاقتصادي المنتظر إلى حدّ (-٤,٣٪) في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة؛ وفق تقديرات صندوق النقد الدّولي في أبريل ٢٠٢٠. ونعتقد أنّ انزلاق عجز المالية العامة، وتقلص الحيّز الجبائي، وتزايد المديونية خاصة الخارجية منها، وتدهور الترقيم السيادي من وكالتيْ فيتش وموديز إلى (B) مع توقعات سلبية في مايو ٢٠٢٠، وتوقف حركة الاستثمار الداخلي؛ ستجعل السياسة الاقتصادية والاجتماعية وجهاً لوجه أمام تحدياتٍ اجتماعية عند الخروج من الأزمة الصّحية، قد يصعب تخطيها.

(٣) المصدر: FDI-Markets وهي قاعدة البيانات التي تستند إليها منظمات الأمم المتحدة في تقاريرها.

ثالثاً: بعض التوصيات في شكل خاتمة

دون التقليل من حدة آثار أزمة كورونا المستجد، كان الاقتصاد التونسي في تباطؤ مع مالية عامة هشة، وديون خارجية غير مستدامة، وارتفاع في معدل البطالة الهيكلية لسنوات، وتوترات اجتماعية ساحبة للثقة من النخبة السياسية. وجاءت أزمة الفيروس التاجي لتُظهر نقاط ضعف النظام الاقتصادي، وعدم قدرته على مجابهة الصّدمات الطارئة، وتأثيراتها على المالية العامة، وكذلك على واقع ضعاف الحال وجزء من العاملين في القطاع غير الرسمي. فمن وجهة النظر هذه، بات من الضروري أنْ:

- تُشرك السلطات جميع الكفاءات الوطنية وكذلك المنظمات الوطنية مثل: منظمة أرباب العمل (الاتحاد التونسي للصناعة والصناعات التقليدية)، والمركزية العُمّالية (الاتحاد العام التونسي للشغل) في إدارة الأزمة.
- اختيار تدابير مُبتكرة في السّياسة النقدية من خلال النظر في المنتجات المالية الأكثر حداثة لتمويل الاقتصاد، وأن تُؤقلم أولوياتها مع أولويات الأزمة بالمضي قُدماً نحو تقديم هدف إنقاذ الاقتصاد والشركات المنتجة والنمو والتوظيف على استقرار الأسعار من دون أخذ الكثير من المخاطر في هذا الشأن.
- اختيار سياسة ترشيد الإنفاق العام بدون المسّ بالقدرة الشرائية للناس الأكثر فقراً من السّكان.
- اختصار دورة الاقتصاد الهابطة قدر الإمكان.
- تعيين فريق التفكير الاستراتيجي الذي يكتشف شراكات استراتيجية جديدة من أجل ضمان مكانة تونس في سلاسل القيمة العالمية، ولكن أيضاً من أجل تنويع محفظة التجارة الخارجية.
- اتباع نهجٍ أكثر تشاركية مع أصحاب المصلحة لتجنب التوترات الاجتماعية وبدء الإصلاحات اللاّزمة.

أثر التدهور البيئي على التعايش السلمي بين السكان في جمهورية تشاد

إسماعيل محمد طاهر - مدرس بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة هيك تشاد - أنجمينا.

يعد التدهور البيئي واحداً من أكثر الظواهر الطبيعية التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام في مختلف المنابر المدنية والسياسية؛ لما للظاهرة من آثار مباشرة على السلوك المجتمعي والممارسة السياسية وديناميكية الاقتصاد في دولة تشاد، ولما لها من أثر سلبي على الاستقرار والسلم الاجتماعي في بلد مترامي الأطراف يتميز بالتنوع الطبيعي والبشري. ويعود الاهتمام بقضية التدهور البيئي في تشاد لما له من إرهاصات خطيرة على مستوى العلاقات البشرية واستقرار الدولة التشادية وما جاورها من دول المنطقة، في ظل الحراك الاجتماعي والتنظيمات السياسية المسلحة والحركات الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد، فضلاً عما يترتب عليها من حركات سكانية وأنشطة اقتصادية وصراعات على الموارد والسلطة التقليدية، وظهور أنماط حياة مستحدثة، وتجديد للعلاقة بين الإنسان والبيئة.

مفهوم التدهور البيئي

هناك الكثير من التعريفات التي تحاول شرح مفهوم التدهور البيئي بأساليب تعمل على توضيح ماهية الظاهرة وسبب نشأتها، فإذا كانت البيئة هي الإطار الذي يحيا فيه الكائن الحي، ويضم جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[١]؛ فإن التدهور البيئي في أبسط تعريفاته هو أي تغيير غير مرغوب أو اضطراب يحدث في بيئة ما نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتغير أشكالها وأحجامها ومساحاتها. ويعتبر (التوازن البيئي)

(١) علي زين العابدين عبد السلام. تلوث البيئة ثمن للمدنية. منشورات المكتبة الأكاديمية. القاهرة ١٩٩٢. ص١١.

الضامن الأساس الذي يمنع حدوث هذه الظاهرة السلبية، والتوازن البيئي هو التعادل الطبيعي الموجود بين العناصر المختلفة والمتنوعة المكونة للنظام البيئي بين الكائنات الحية؛ وعلى رأسها الإنسان من جهة والموارد الطبيعية من جهة أخرى[٢].

نستخلص مما تقدم أن كلاً من الطبيعة والبشر يشتركان في نشأة وانتشار هذه الظاهرة المتفاقمة حالياً، وعليه يمكن تقسيم العوامل المؤدية إلى التدهور البيئي إلى عوامل طبيعية تحدث في فترات زمنية متفاوتة، مثل: التغير المناخي والتصحر والجفاف، وعوامل بشرية تتمثل في استغلال الغطاء النباتي لإنتاج الطاقة وإزالة الغطاء النباتي؛ من حشائش وشجيرات وغابات للزيادة من رقعة الأراضي الزراعية التي فقدت خصوبتها، فضلاً عن الرعي الجائر وما له من عواقب وخيمة على الأشجار والنباتات العشبية في المراعي الطبيعية، وإضرام الحرائق في السهول لاستغلال الأرض، واستخدام المواد الكيماوية في الأراضي والمسطحات المائية؛ لتحفيزها أو استخراج ثرواتها، وغيرها من الممارسات البشرية التي أنهكت الأراضي وبددت قدرتها الإنتاجية.

الخصائص الطبيعية والبشرية لدولة تشاد

الخصائص الطبيعية

تقع جمهورية تشاد في وسط القارة الأفريقية في منطقة تمتد بين خطَّي العرض ٨-٢٣ درجة شمال خط الاستواء، وخطَّي الطول ١٤-٢٤ درجة شرق غرينتش.[٣] تشاد دولة طولية الشكل تمتد على مساحة واسعة من الجنوب إلى الشمال، وهي دولة مغلقة وأكثر دول وسط أفريقيا تطرفاً نحو الشمال، تمتد على مساحة ١,٢٨٤,٠٠٠ كم٢.[٤] ويحدها ست دول. هذه المساحة الشاسعة منحت البلد ميزة التنوع في أقاليمها المناخية والنباتية ومسطحاتها المائية والتضاريس بمختلف أنماطها الجيمورفلوجية.

سطح تشاد عبارة عن حوض رسوبي تحيط به المرتفعات من الشمال والشرق والجنوب، والانحدار العام للسطح يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ومن الجنوب والجنوب الغربي إلى الشمال والشمال الغربي، ونتج عن هذا الانحدار أشكال التصريف المائي، وتكونت شبكة من الأنهار الدائمة مثل: لوغون وشاري، والأنهار الموسمية مثل: نهرَا البطحاء وبحر الغزل، ويصب أغلب مياه الأنهار التشادية في بحيرات داخل البلاد في أقاليم جغرافية مختلفة يأتي في مقدمتها بحيرة تشاد والفتري وايرو.

(٢) عبد الله الصعيدي. النمو الاقتصادي والتوازن البيئي. دار النهضة العربية. بدون سنة نشر. ص ١٢.

(٣) محمد صالح أيوب. مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة. ط الأولى ٢٠٠٨م. ص١٥.

(٤) فتحي أبو عيانة. جغرافية إفريقيا - دراسة إقليمية بالتطبيق على دول جنوب الصحراء. الإسكندرية ١٩٨٧م. ص٢٩٩.

امتداد تشاد على مسافة طولها ١٧٦٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب منحها ميزة مهمة تبرهن على أن امتداد الدولة على دوائر العرض أهم من امتدادها على خطوط الطول، وذلك لأنه على أساس الدرجات العرضية سيتشكل المناخ الذي بدوره يؤثر على توزيع الأقاليم المناخية والنباتية وأوجه النشاط البشري[٥]، وتتَّحد في تشاد الأقاليم المناخية والنباتية اتحاداً وثيقاً؛ حيث إن المناخ هو الذي أعطى كل منطقة صفة الغطاء النباتي السائد فيها، ففي الشمال نجد الإقليم المناخي الصحراوي المتميز بحرارته وجفافه وبندرة أمطاره ونباته، وإلى الجنوب منه الإقليم الساحلي شبه الصحراوي بأمطاره التي لا تتجاوز الأربعة أشهر، وغطائه النباتي الذي يغلب عليه الحشائش وبعض الغابات المكشوفة المتفرقة والمراعي الطبيعية الشاسعة، وإلى الجنوب منه الإقليم المداري بأمطاره الغزيرة التي تستمر لأكثر من ستة أشهر وغطائه النباتي الكثيف.

التنوع المناخي عمل على توزيع السكان وتحكَّم في أشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه، وتجدر الإشارة إلى أن ٨٥٪ من التشاديين يشتغلون في الزراعة وتربية المواشي والصيد، وهذه القطاعات تمثل ٦١٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام (٢٠٠٤م)، وهي أنشطة تتأثر بالأحوال المناخية في إطار أنظمة إنتاج ترتكز على الأيدي العاملة في المحيط العائلي.

المقومات البشرية

الموقع الجغرافي لتشاد أكسبه ميزة التنوع العرقي الناتج عن الهجرات القديمة من كل الاتجاهات نحو بحيرة تشاد، التي ما زالت إلى يومنا هذا منطقة جذب مهمة في القارة الأفريقية، ولذا يلاحظ في تشاد تنوع ديني واضح (إسلام، ومسيحية، وثنية)، وعدد كبير من القبائل يتحدثون ١١٧ لغة محلية إلى جانب اللغتين العربية والفرنسية[٦].

أكدت الدراسات الوطنية التي أجريت أن عدد السكان في تشاد عام ١٩٠٠م قدر بحوالي مليون نسمة فقط، وخلال قرن من الزمان وصل إلى ١٢ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل عدد سكان تشاد إلى عشرين مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠م كما يتوقع ارتفاعه إلى خمسين مليوناً عام ٢٠٥٠م[٧]. وتختلف الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى وفقاً لاستقطاب المناطق للسكان، فالكثافة تزيد كلما توجهنا نحو الإقليم المداري، وتتناقص كلما صعدنا نحو الإقليمين الساحلي والصحراوي، ولكن هذا لا يمنع أن تختلف الكثافة داخل الإقليم الواحد؛ لأن الأمر متوقف على وفرة الموارد الطبيعية.

---

(٥) عبد الله بخيت صالح. الجغرافية السياسية لتشاد. منشورات مركز المنى الثقافي. أنجمينا. تشاد. ٢٠١٦. ص٧٢.

(٦) عبد الله بخيت صالح. مرجع سابق. ص١١٧.

(٧) المركز الوطني للإحصاء ٢٠٠٩.

يشكل البدو ٥,٤٪ والمستقرون ٩٤,٤٪ من جملة السكان، وينقسم المستقرون إلى فرعين: مستقرين في الحضر ٢١,٢٪، ومستقرين في الريف ٧٣,٢٪[٨]. ولقد عرف سكان تشاد كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية؛ سواء كان ذلك لأسباب طوعية في إطار البحث عن حياة أفضل داخل البلاد، أو لأسباب قسرية ناتجة عن ظروف تجبرهم على النزوح، مثل: الكوارث الطبيعية، والأزمات السياسية، والصراعات المجتمعية.

التدهور البيئي مهدد للتعايش السلمي في تشاد

عانت جمهورية تشاد جراء التدهور البيئي الكثير من المشكلات المتمثلة في ضعف القدرة الإنتاجية للأرض على المستوى الزراعي والرعوي والصيد السمكي، هذا فضلاً عما يترتب على هذا الضعف في القدرة الإنتاجية من صراع على الموارد ينتهي في الغالب إلى مواجهات بين المكونات الإثنية تصل إلى المواجهة المسلحة.

القطاع الاقتصادي الأولي لتشاد يتمثل في الزراعة التي تحقق سبل العيش لأكثر من ٦٠٪ من السكان والمعتمدة على مياه الأمطار بصورة مباشرة في الفترة من أبريل حتى سبتمبر[٩]، وتربية المواشي التي تمثل ٢٠٪ من النشاط الاقتصادي ويمارسها ٥,٤٪ من جملة السكان، والصيد السمكي بمختلف تقنياته والذي يمارسه ١٠٪ من جملة السكان. وقد تعرض هذا القطاع لضربات قاسية أفقدته حيويته وجعلته قطاعاً ذاخراً بالمشكلات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، كما تعرض إلى أشد مظاهر التدهور البيئي تأثيراً على تشاد وهي الجفاف والتصحر؛ لما لهما من انعكاس مباشر على حياة السكان في كل الأراضي التشادية، وقد فشلت الحكومة في السيطرة عليهما.

عرفت تشاد جفافاً ومجاعات متتالية في الأعوام ١٩٧٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥م، وعمت ظاهرة الجفاف جميع الأقاليم الساحلية في البلاد (كانم - البطحاء - شاري باقرمي - قيرا - وداي)، وقد نتج عن هذا الجفاف تراجع ملحوظ للنباتات، ففي عام ١٩٦٤م كان خط العرض ٣٠: ١٥ درجة هو حدود النبات في شمال المنطقة الساحلية، وفي عام ١٩٧٥م تراجع وجود النبات إلى خط ١٥ درجة، وفي عام ١٩٨٥م تراجع إلى خط ٣٠: ١٤ درجة، وعليه فقد تراجع الغطاء النباتي في المنطقة الساحلية حوالي أكثر من ١٥٠كلم.

نتج عن هذا الجفاف المتكرر انخفاض واضح في الإنتاج الزراعي، وتدنٍّ في الحصاد، وصاحبه أيضاً انحسار في المساحات الرعوية وهجرة قوية جهة الجنوب والغرب، وظهرت المراعي غير النظامية، وانتشرت

(٨) التعداد العام للسكان في تشاد ١٩٩٣م.

(٩) أطالس أفريقيا. مرجع سابق. ص ١٦.

ظاهرة قطع الأشجار نظراً للحالة المادية التي وصل إليها المزارعون؛ خاصة الذين هاجروا من أماكنهم الأصلية إلى مناطق أخرى، حيث اضطروا إلى إزالة غطاء نباتي كبير، وحرق مساحات شاسعة، وأيضاً إدخال كميات حيوانات تفوق قدرة الحمولة الرعوية في مناطق كثيرة، فضلاً عن انحسار المسطحات المائية واضمحلالها، وظهرت توزيعات سكانية جديدة كانت سبباً للعديد من الصراعات بين المزارعين والرعاة، والمزارعين والمزارعين، والرعاة والرعاة، وجميعهم معاً ضد صيادي الأسماك في البحيرات والبرك.

وعليه تحولت المنطقة الشمالية في تشاد (بركو انيدي تبستي – كانم - قيرا- وداي – البطحاء - شاري باقرمي) إلى منطقة طاردة؛ خاصة في الحدود الشمالية للشريط الساحلي بسبب انخفاض تساقط الأمطار في السنوات الـ٣٠ الأخيرة، وهو ما نتج عنه انخفاض في الموارد المائية، وتدني مستويات الماء في نهرَي لوغون وشاري، وقلة فيضانهما، كما أثر في المحصول الزراعي وإنتاج قطاع صيد الأسماك، واللجوء إلى الحفر لأعماق طويلة للحصول على المياه الجوفية، وشيوع ظاهرة الاقتتال على الآبار.

ترتب على ما تقدم أن اتجهت مجموعات من سكان المنطقة الساحلية بثروتهم الحيوانية الهائلة تجاه الجنوب، حيث المنطقة المدارية المتاخمة للشريط الساحلي، خاصة في محافظات (مايوكيبي، ولوغون، وتانجيلي) والتي تعرضت مواردها الطبيعية لضغط كبير جراء هذا الهجرة إلى الجنوب.[١٠] وحسب بيانات وزارة البيئة والمياه التشادية عام (٢٠٠٤م) فإن الصحراء الكبرى الأفريقية تزحف بمعدل خمسة إلى سبعة كيلو مترات في السنة صوب الجنوب.[١١] ولنا أن نتخيل حجم التصحر على المدى المتوسط والبعيد.

زيادة على الدمار البيئي الذي لحق بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية؛ بلغ التدهور البيئي مبلغه للمسطحات والمجاري المائية والثروة السمكية وحرفة الصيد التي يمارسها ما يقارب ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة[١٢] في مناطق جغرافية مختلفة متمثلة في بحيرتين في المنطقة الساحلية هما (بحيرة تشاد، وبحيرة فتري)، و(بحيرة ايرو) في المنطقة المدارية، بالإضافة إلى شبكة الأنهار الدائمة والموسمية. وفي العقود الثلاثة الأخيرة عرف هذا القطاع أزمة حقيقية نظراً لزيادة المقبلين على هذه الحرفة؛ بسبب الفقر والنزوح من مناطق الجفاف التي تدهورت فيها الأراضي الزراعية، أو بسبب الهجرة القسرية، أو بقصد مزاولة الصيد بوصفه نشاطاً اقتصادياً إضافياً إلى جانب الزراعة والرعي، ويجدر ذكر أن مزاولة حرفتين أصبحت سمة سائدة وسبباً للنزاع على الموارد في تشاد.[١٣]

(10) Entre duns et savan. le tchad et son envirronnement. group des spcialistes.imprimerie du tchad. Ndjamena 1996.

(١١) عبد الله بخيت صالح. جغرافية تشاد، منشورات مركز المنى الثقافي. أنجمينا. ص٦١.

(12) mahama tali mustapha.lapech dans les lacs fitri et lere au tchad.tachnique de capture et conservation des produits et enjeux de protection. Editions IRD.paris 2005.

(١٣) المرجع السابق. ص٩٠.

ونتج عن ذلك إتلاف الموارد المائية والثروة السمكية خاصة في مواسم الجفاف، وذلك باللجوء إلى تقنيات ممنوعة ابتداء من أساليب الصيد بالشبكات الممنوعة، أو بسبب المواد التي تضاف إلى المياه لكي تساعد على صيد كميات أكبر من الأسماك.

إذا استرصدنا الأحداث الدموية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية؛ سيتجلى أن النزاع على الموارد في تشاد قد تجاوز مرحلة الإنذار وبلغ حالة الطوارئ، ويتجلى ذلك في التقرير الذي أصدرته الرابطة التشادية لحقوق الإنسان مع ثلاث منظمات حقوقية أخرى في الربع الأول من ٢٠١٩، حيث ذكر التقرير أن أكثر من ١٥٠ مواطن لقوا حتفهم في أقل من عامين بعد نزاعات مسلحة على المراعي والأراضي الخصبة في أربعة أقاليم (دار سيلا، ودار وداي) في الإقليم الساحلي شمال تشاد، و(مايوكيبي الغربية، وتانجلي) في الإقليم المداري بجنوب تشاد، أضف إلى ذلك ما تداولته الصحفة المحلية والإقليمية في أغسطس من العام نفسه عن المعارك الضارية التي استمرت ثلاثة أيام في شرق تشاد بين المزارعين والرعاة وراح ضحيتها ٥٠ شخصاً ونزح بسببها مئات الأهالي وحرقت قراهم، وأعلن على إثرها حالة الطوارئ في شرق تشاد، وأعطى رئيس الجمهورية أوامره بنزع سلاح المدنيين، ولكن إعلان الطوارئ وتدخل الرئيس لم يغير شيئاً في أرض الواقع حيث اندلعت مواجهات دامية بعد أيام قليلة في إقليم شاري الأوسط بجنوب البلاد بين المزارعين والرعاة.

ما ذكرناه من نزاع بين المزارعين والرعاة لا يقلل من النزاع بين الرعاة أنفسهم، ومثال على ذلك ما حدث في عام ٢٠٠٦م من صراع دموي بين قبيلتي أولاد عواضة والنولا (قبائل عربية) في منطقة سوار بالقرب من أنجمينا بلالة، حيث راح ضحية هذا الصراع (١٠) قتلى. وما حصل بين القبيلتين في عام ٢٠٠٧م في منطقة كورا عجاج في الإقليم نفسه حيث اندلعت مناوشات دامية راح ضحيتها (٢٣) ضحية، وأصيب ما لا يقل عن (٣٦) بجروح خطيرة. وفي عام ٢٠٠٨م نشب صراع بين قبيلتين راح ضحيته (٤١) شخصاً. وما زالت هذه المنطقة متوترة وتحت المراقبة الدائمة إدارياً وعسكرياً من قبل السلطات في أنجمينا بلالة إلى الآن.[١٤]

الملاحظ في هذه النزاعات الأهلية في تشاد مشهدان مهمان يتمثلان في الغياب المفرط لدور الجهات الحكومية، فضلاً عن ممارستها المحاباة على أساس النعرة القبلية للمسؤولين الحكوميين في مناطق النزاعات، بالإضافة إلى هشاشة السلطات التقليدية وعدم حنكتها لإدارة النزاعات خاصة في المناطق التي استقطبت مجموعات جديدة وافدة إليها حديثاً.

وفقاً لأجهزة الرصد المحلية والدولية فإن الوضع الطبيعي والبشري سيزداد سوءاً، إذا لم تخذ التدابير

(١٤) [١٤]المرجع السابق. ص ١٩.

العلمية الدقيقة لإيقاف التدهور البيئي، وإعادة تنظيم آليات استغلال الموارد، وتعزيز القوانين الخاصة بها، وتفعيل الإدارة الأهلية، والحد من المحاباة والفساد في مجال إدارة البيئة والتنمية الريفية، وخاصة في ظل الانفلات الأمني، ونشاط الحركات الإرهابية، وانتشار السلاح والفقر في منطقة بحيرة تشاد.

خريطة تشاد

خريطة تشاد الطبيعية